

مشكلة حضور ولي النسب موّكّلا في إجراء عقد النكاح بقرية سوجي بمدينة كرسيك

بالنظر إلى فقه الشافعية

بحث جامعي

إعداد :

حمية صفوة الرحمة

رقم التسجيل: ١٦٢١٠٠٥٩



شعبة الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالنج

٢٠٢٠

مشكلة حضور ولي النسب موّكّلا في إجراء عقد النكاح بقرية سوجي بمدينة كرسيك

بالنظر إلى فقه الشافعية

بحث جامعي

إعداد :

حمية صفوة الرحمة

رقم التسجيل : ١٦٢١٠٠٥٩



شعبة الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالنج

٢٠٢٠

إقرار الباحثة

انا الموقعة أدناه، وبياناتي كالاتي :

إسم الكامل : حماية صفوة الرحمة

رقم التسجيل : ١٦٢١٠٠٥٩ :

العنوان : مشكلة حضور ولي النسب موكلا في إجراء عقد النكاح بقرية سوجي

بمدينة كرسيك بالنظر إلى فقه الشافعية

أقرر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعة الأولى في شعبة الأحوال الشخصية، كلة الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم مانج تحت العنوان: "مشكلة حضور ولي النسب موكلا في إجراء عقد النكاح بقرية سوجي بمدينة كرسيك بالنظر إلى فقه الشافعية". حضرها وكتبها بنفسني و ما زورها من إبداء غيري أو تأليف الآخر. و إذا الدعي أحد مستقبلا أنها من تأليفه و تبينه أنها فعلا ليست من بحثي فأنا أحتمل المسؤولية علي ذلك، و لن تكون المسؤولية علي المشرف أو علي كلية الشريعة بجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مانج.

قد حررت هذا الإقرار بناء علي رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد علي ذلك.

مالانج، ٠٦ مارس ٢٠٢٠



موافقة المشرف

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

وعلى آله وأصحابه أجمعين.

بعد الإطلاع على خطة البحث التكملي التي أعدها:

إسم الكامل : حماسة صفوة الرحمة

رقم التسجيل : ١٦٢١٠٠٥٩ :

العنوان : مشكلة حضور ولي النسب موكلا في إجراء عقد النكاح بقرية سوجي

بمدينة كرسيك بالنظر إلى فقه الشافعية.

وافق المشرف على تقديمها إلى مجلس مناقشة البحث العلمي.

المشرف،



رئيس شعبة الأحوال الشخصية

الدكتور مودرمان الماحي

أحمد واحدي الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٧٧٠٨٢٢٢٠٠٥٠١١٠٠٣

رقم التوظيف: ١٩٧٧٠٦٠٥٢٠٠٦٠٤١٠٠٢

الاعتماد من طرف لجنة المناقشة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد المرسلين وآله وأصحابه أجمعين، وبعد أجريت المناقشة على البحث الجامعي الذي قدمها :

الطالبة : حماية صفوة الرحمة :

رقم التسجيل : 16210059 :

الموضوع : مشكلة حضور ولي النسب موكلًا في إجراء عقد النكاح بقرية سوجي بمدينة كرسيك بالنظر إلى فقه الشافعية

قد دافعت الطالبة عن هذا البحث أمام لجنة المناقشة وتقرر قبوله شرطًا للحصول على درجة الجامعية الأولى في شعبة الأحوال الشخصية في كلية الشريعة , وذلك في يوم الإثنين، بالتاريخ 01 يونيو 2020.

الإعتماد

عميد كلية الشريعة



الدكتور الحاج سيف الله الماجستير

رقم التوظيف: 196512052000031001

شعار

"وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ۖ وَالْأَمَةُ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنْكِحُوا
 الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ۖ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۖ وَاللَّهُ
 يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۖ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ". (البقرة آية ٢٢١)

عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إمامة امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل
 ثلاث مرات وإن دخل بها فلمهرها بما أصاب منها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من ولي له خروجه
 الترمذى وقال فيه حديث حسن.

شكر و تقدير

الحمد لله على توفيقه و إحسانه، الحمد لله على فضله و إنعامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه و يكافئ مزيدة. و الصلاة و السلام على سيدنا محمد خير خلقه و خاتم أنبيائه و رسله و على آله و صحبه، و من اقتفى أثرهم، أما بعد:

وقد من الله علي بالإنهاء من إعداد هذا البحث، فله سبحانه ألهم بالحمد والثناء، فلك الحمد يا ربّي حتى ترضى، على جزيل نعمائك وعظيم عطائك ويشرفني -بعد حمد الله تعالى- أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الذين كان لهم فضل في خروج هذا البحث إلى حيز الوجود ولم يخل أحدهم بشئ طلبت، ولم يكن يحدهم إلا العمل الجاد المخلص. ومنهم:

١. سماحة الأستاذ الدكتور الحاج عبد الحارس الماجستير، مدير جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بالنج.

٢. سماحة الأستاذ الدكتور الحاج سيف الله الماجستير، عميد كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بالنج.

٣. سماحة الأستاذ الدكتور سوديرمان الماجستير، رئيس شعبة الأحوال الشخصية كلية الشريعة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بالنج.

٤. سماحة الأستاذ أحمد واحدی الماجستير، المشرف الذي أفاد الباحثة علميا وعمليا ووجه

خطواتها في كل مراحل إعداد هذا البحث منذ بداية فكرة البحث حتى الإنتهاء منه، وكان

لتفضله بمناقشة هذا البحث أكبر الأثر في نفس الباحثة فله مني خالص الشكر والتقدير ومن

الله عظيم الثواب والجزاء.

٥. المعلمين والمعلمات في شعبة الأحوال الشخصية كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالنج. فلهم من الباحثة كل الشكر والتقدير على ما قدموها من العلوم والمعارف والتشجيع و جزاهم الله عني خير الجزاء.

٦. مربي روعي الشيخ الحاج مسبوحين فقيه وأساتيدي وأساتذتي بالمعهد السلفي منبع الصالحين.

كل الشكر والتقدير على ما قدموا من العلوم والمعارف وجزاهم الله عني خير الجزاء.

٧. أساتيدي وأساتذتي بمعهد سونان أمبيل العالي. كل الشكر والتقدير على ما قدموا من العلوم والمعارف وجزاهم الله عني خير الجزاء.

٨. الوالدان المحبان يعني أبي محمد حميدي وكذلك أمي أمينة الصالحة، هما المعلمان في حياة الباحثة منذ ولادتها حتى تصل غلى عمرها الآن. فتقدم لهما الباحثة كل الشكر و العرفان على ما قدماه من المحبة و المودة و جزاهما الله خير الجزاء.

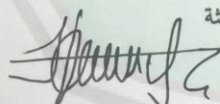
٩. أفراد الأسرة الذين دعوا ودعموا الباحثة في استكمال هذا البحث، فجزاهم الله خير الجزاء.

١٠. الزملاء الأعزاء بمعهد منبع الصالحين ومعهد سونان أمبيل العالي وكذلك الفصل الدولي.

فتقدم الباحثة الشكر العظيم عليهم لدعمهم في انتهاء هذا البحث، فجزاهم الله خير الجزاء.

اهدنا الصراط المستقيم و الله المستعان وهو ولي التوفيق.

مالانج، ٠٩ مارس ٢٠٢٠ م

الباحثة

 حماية صفوة الرحمة

رقم التسجيل: ١٦٢١٠٠٥٩

Scanned by TapScanner

محتويات البحث

i.....	صفحة العنوان
ii.....	إقرار الباحثة
iii.....	موافقة المشرف
iv.....	الإعتماد من طرف لجنة المناقشة
v.....	شعار
vi.....	شكر وتقدير
viii.....	محتويات البحث
x.....	ملخص البحث
xi.....	ABSTRAK
xii.....	ABSTRACT
١.....	الباب الأول : مقدمة ١
١.....	أ. خلفية البحث
٥.....	ب. مشكلة البحث
٥.....	ت. أهداف البحث
٥.....	ث. فوائد البحث
٦.....	ج. التعريفات للموضوع
٧.....	ح. طريقة عرض البحث
٩.....	الباب الثاني : الدراسات السابقة
٩.....	أ. البحوث السابقة
١٤.....	ب. الإطار النظري
١٤.....	أركان النكاح وشروطه
١٥.....	ولي النكاح
٢٣.....	توكيل ولي النكاح
٢٩.....	الحكم لحضور ولي النسب موكلا عند عقد النكاح في فقه الشافعية
٣٣.....	الباب الثالث : منهج البحث
٣٤.....	أ. نوع البحث
٣٤.....	ب. نهج البحث

٣٥	ت. موقع البحث
٣٥	ث. مصادر البيانات
٦٣	ج. طريقة جمع البيانات
٣٧	ح. أسلوب تحليل البيانات
٣٩	الباب الرابع : مناقشة البحث
٣٩	أ. النبذة عن قرية سوجي
٤٤	ب. عروض البيانات وتحليلها
	أراء أمير الزواج و المشايخ بقرية سوجي عن مشكلة حضور ولي النسب موكلا في
٤٤	إجراء عقد النكاح
	نظر فقه الشافعية عن أراء أمير الزواج و المشايخ بقرية سوجي عن مشكلة حضور
٥٢	ولي النسب موكلا في إجراء عقد النكاح
٦٠	الباب الخامس : النتائج والتوصيات
٦٠	أ. النتائج
٦٢	ب. التوصيات
٦٣	المراجع
٦٧	الملاحق
٦٩	السيرة الذاتية

ملخص البحث

حماية صفوة الرحمة، ١٦٢١٠٠٥٩، مشكلة حضور ولي النسب موكلًا في إجراء عقد النكاح بقرية سوجي بمدينة كرسيك بالنظر إلى فقه الشافعية. بحث جامعي، قسم الأحوال الشخصية، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالنج، المشرف: أحمد واحدي الماجستير

الكلمات الرئيسية: حضور ولي النسب، موكل، إجراء عقد النكاح، نظر فقه الشافعية.

لا يتم تنفيذ عقد الزواج في قرية سوجي من قبل الولي من العروس نفسها، لكن حوالي ٧٥% يوكل الولي للآخرين، سواء كان يوكل ولايته لأمرير الزواج أو المشايخ. من هذا الحال أمرير الزواج والمشايخ كالوكيل (الذين هم يحصلون على التوكيل) يختلفون في الآراء بشأن حضور ولي النسب موكلًا في مجلس تنفيذ عقد النكاح. بعد ذلك سيتم تحليل هذه الظاهرة بالنظر إلى فقه الشافعية.

كانت مشكلتان في هذا البحث، وهما: (١) ما أراء أمرير الزواج والمشايخ/رجال الدين في قرية سوجي عن تطبيق حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح ؟ (٢) كيف نظر فقه الشافعية عن أراء أمرير الزواج والمشايخ في قرية سوجي عن تطبيق حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح ؟.

يتم تضمين هذا البحث في نوع البحث التجريبي. وهذا البحث يستخدم المقاربة النوعية. مصدر البيانات المستخدمة هو البيانات الأولية في شكل مقابلات مع المخبرين، ويكملها مصادر البيانات الثانوية. وقد تم جمع البيانات من خلال المقابلة والتوثيق الدراسة. وتستخدم تقنية التحليل عدة مراحل، وهي: فحص البيانات والتقسيم والتحقيق وتحليل البيانات والاستنتاج.

نتيجة هذا البحث يعرف أن أمرير الزواج والمشايخ معظمهم يحظر/يمنع حضور ولي النسب موكلًا في إجراء عقد النكاح لأنه يمكن أن يجعلوا النكاح غير شرعي، لكن بعض الآخر يسمح بحضوره. وبناءً على حكم الفقه من كتب فقه الشافعية، يسمح لولي النسب موكلًا أن يحضر في إجراء عقد النكاح، بشرط هناك الأشخاص الحاضرين في المجلس أكثر من أربعة أشخاص، حتى لا يجعل الولي (الموكيل) ليكون شاهدًا لأنه عاقدًا. لذلك إذا كان الولي شاهداً، فيمكن أن يجعل النكاح باطلاً. وإذا كان في مجلس عقد النكاح أكثر من أربعة أشخاص، فلا يشترط لتعيين الشهود مسبقاً، لأن في فقه الشافعية لا يلزم إحضار الشاهدين بل يكفي حضورهما.

ABSTRAK

Himayatu Shofwatir Rohmah, 16210059, **Problematisasi Hadirnya Wali Nasab Sebagai Muwakkil dalam Pelaksanaan Akad Nikah di Desa Suci Kabupaten Gresik Ditinjau dari Fiqih Madzhab Syafi'i**, Skripsi Jurusan Al-Ahwal Al-Syakhsyiyah, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang, Pembimbing: Ahmad Wahidi, M.HI.

Kata Kunci: Hadirnya Wali Nasab, *Muwakkil*, Pelaksanaan Akad Nikah, Prespektif Fiqih Madzhab Syafi'i

Pelaksanaan akad nikah di Desa Suci tidak banyak dilakukan oleh wali dari mempelai wanita sendiri, akan tetapi sekitar 75% wali mentaunkilkan kepada orang lain, baik perwaliannya diwakilkan kepada penghulu ataupun tokoh agama, dari hal tersebut penghulu dan tokoh agama yang mana sebagai wakil (orang yang menerima taukil) dari wali nikah berbeda pendapat mengenai hukum hadir nya wali nasab dalam majlis pelaksanaan akad nikah setelah mentaunkilkan perwaliannya. Fenomena ini kemudian akan peneliti analisa menggunakan prespektif fiqh Madzhab Syafi'i.

Dalam penelitian ini terdapat dua rumusan masalah yaitu: 1) Bagaimana pendapat penghulu dan tokoh agama di Desa Suci tentang hukum hadirnya wali nasab setelah mentaunkilkan perwaliannya dalam majlis akad nikah? 2) bagaimana pandangan fiqh Madzhab Syafi'i tentang pendapat penghulu dan tokoh agama di Desa Suci tentang hukum hadirnya wali nasab setelah mentaunkilkan perwaliannya dalam majlis akad nikah?.

Penelitian ini termasuk dalam jenis penelitian empiris atau disebut dengan penelitian lapangan. Dan penelitian ini menggunakan pendekatan kualitatif. Adapun sumber data yang digunakan yakni data primer berupa hasil wawancara dari para informan, dilengkapi dengan sumber data skunder. Pengumpulan data ditempuh dengan wawancara dan studi dokumentasi. Teknik analisis menggunakan beberapa tahap yaitu: editing, klasifikasi, verivikasi, analisi data dan kesimpulan.

Hasil penelitian menunjukkan bahwa para penghulu dan tokoh agama berpendapat sebagian besar melarang hadirnya wali (muwakkil) untuk hadir di majlis akad nikah, akan tetapi sebagian lainnya memperbolehkan hadirnya wali (muwakkil) dalam majlis pelaksanaan akad nikah. Dan berdasarkan hukum Fiqih dari beberapa penjelasan kitab Fiqih Madzhab Syafi'i memperbolehkan wali nasab yang telah mentaunkilkan perwaliannya kepada orang lain untuk hadir dalam majlis pelaksanaan akad nikah, dengan syarat atau ketentuan orang yang berada dalam majlis tersebut lebih dari empat orang, sehingga tidak menjadikan wali (muwakkil) untuk menjadi saksi karena pada hakikatnya wali tersebut ialah orang yang melakukan akad (aqid), maka sebab itu jika wali hadir didalam majlis sebagai saksi maka dapat menjadikan pernikahan tersebut tidak sah. Dan jika dalam majlis akad nikah dihadiri lebih dari empat orang, tidaklah disyaratkan untuk menentukan/menghadirkan terlebih dahulu siapa saksinya, karena dalam fiqh madzhab Syafi'i tidak disyaratkan menghadirkan kedua saksi, akan tetapi cukup dengan kehadiran keduanya.

ABSTRACT

Himayatu Shofwatir Rohmah, 16210059, **The Problematic of The Presence of Marriage Guardian as Muwakkil in a Marriage Contract in Suci Village, Gresik District Based on The Shafi'i School**, Thesis. Al-Ahwal Al-Syakhsiyyah Department. Faculty of Shariah. State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang. Supervisor: Ahmad Wahidi, M.HI.

Keywords: The Presence of Marriage Guardian, Muwakkil, Marriage Contract, The Shafi'i Madhhab

The practice of the marriage contract in Suci village is not much done by the marriage guardian of the bride, however around 75% the marriage guardian gives his authority to others, whether his guardianship is represented by the headman or the religious leader. From this, the headman and religious leader which as representatives (those who receive taukil) from the marriage guardian differ in opinions regarding the law of the presence of the marriage guardian in the practice of marriage contract after giving his guardianship. This phenomenon will then be analyzed by the perspective of Shafi'i madhhab.

In this study there are two problem formulations, they are: 1) How is the opinion of the headman and religious leader in Suci Village regarding the law of marriage guardian presence in the marriage contract after giving his guardianship? 2) How is the view of the Shafi'i Madhhab about the opinion of the headman and religious leader in Suci Village regarding the law of marriage guardian presence in the marriage contract after giving his guardianship?.

This research is included in the type of empirical research or field research. This research uses a qualitative approach. The data source used are primary data and secondary data. Primary data is in the form of interviews from informants and equipped with secondary data sources. Data collection was carried out by interview and documentation. The analysis technique uses several stages, they are: editing, classification, verification, data analysis and conclusions.

The results showed that the headman and the religious leader explained most of them prohibit the presence of a marriage guardian (muwakkil) to attend the marriage contract because it can make an illegitimate marriage, but others allow the presence of a marriage guardian (muwakkil) to attend the marriage contract. And based on fiqh, from some of the explanations of the book of Shafi'i Fiqh, allow the marriage guardian who has given their guardianship to others to attend at the marriage contract, with the terms or conditions of people who are in the event more than four people, so it does not make a marriage guardian (muwakkil) become a witness because in essence the guardian is the person who made the contract (aqid), therefore, if the guardian attends the marriage contract as a witness, the marriage can be invalid. If the marriage contract is attended by more than four people, it is not required to determine the witnesses first, because in the Shafi'i madhhab, the law is not requiring to present the two witnesses, but sufficient with the presence of both.

الباب الأول

مقدمة

أ. خلفية البحث

الزواج هو شيء مهم في حياة الإنسان. بطريق الزواج الصحيح، فتتظم العلاقة بين الرجل والمرأة بالمنازعات على أساس الاستعداد في علاقت الزواج. وبجانب ذلك الزواج الصحيح يجب أن يفي بشروط النكاح وأركانه.

إن وجود الولي هو أحد من أركان النكاح الذي يجب الوفاء به، حتى يتمكن الولي من توكيل المرأة (العروسة) لتنفيذ الإيجاب في عقد النكاح الذي سيقدم إلى الرجل لينطق القبول. ومع ذلك، فإن تطبيق عقد الزواج الحالية ليس هكذا دائما. في بعض المناطق، ولي النسب من المرأة لا يعقد أو لا يعرض الإيجاب مباشرة على الرجل (العريس)، ولكن يوكل الولي ولايته لآخرين ممن يتم تعيينهم لتنفيذ عقد الزواج على الرجل (العريس). أحدهم في منطقة كرسيك، خاصة في قرية سوجي، هناك بعض الاختلافات في تنفيذه، حيث يعقد بعض الناس مباشرة من ولي النسب

إلى الرجل (العريس)، وهناك أيضًا الذين هم يوكلون ولايتهم على ولي القاضي، أمير الزواج حتى يوكل ولايتهم إلى المشايخ أو رجال الدين في ذلك المجتمع.

بالنسبة لبعض المجتمعات في قرية سوجي التي قامت بتوكيل ولي النكاح في تنفيذ عقد النكاح، فإن المقصود من توكيل ولي النكاح هو تفويض أو تسليم الولاية من قبل ولي النكاح إلى شخص آخر أو وكيله الذي يفى الشروط ليحقق تصرف التوكيل عن المرأة (العروسة) في عقد النكاح كبديل للولي،^١ يتم ترك كل من وفد الولاية لأمير الزواج (penghulu) والمشايخ (رجال الدين) الذين يحترمون المجتمع.

وأحيانًا كان توكيل الولي في عقد النكاح مصحوبًا بأسباب معينة حتى يتخلى الولي عن ولايته للآخرين مثل: أكثر تنفيذ عقد النكاح بتوكيل الول في قرية سوجي هو مختلف، وفي الواقع يصبح هذا الأمر عادة تقريبًا في النكاح لأنه يوجد كثير المشايخ (رجال الدين) في قرية سوجي، وبالتالي فإن غالبية المجتمع من حوله يوكل الولاية في عقد النكاح من بناتهم للحصول على بركات من المشايخ. أما السبب الآخر هو أن يتم تنفيذ عقد النكاح لأنه غير قادر على تنفيذ عقد النكاح مباشرة، ولكن نادرًا ما يحدث.

في حين أن تطبيق عقد النكاح في قرية سوجي حيث يوكل ولي النسب على شخص آخر هو مختلف، بما في ذلك تطبيق حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته في عقد النكاح، هناك شخص واحد يُعطى الولاية (الوكيل) إما من من أمير الزواج (penghulu) أو المشايخ يختلفون في آرائهم، في بعض التطبيقات، قد يكون ولي النسب أو الأشخاص الذين يوكلون الولاية (الموكل)

^١ Gus Ariifin, *Menikah Untuk Bahagia: Fiqh Nikah dan kamasufin Islami*, (Jakarta: Kompas Gramedia, ٢٠١٣)، ١١٧.

لا يجوزون أن يحضروا في مجلس عقد النكاح إذا كان قد وُكِّل ولايته، لأنه سيجعل عقد النكاح باطلاً، لكن هناك أيضاً بعض الأشخاص الآخرين الذين يسمحون بحضور ولي النسب أو أشخاص يوكلون الولاية (الموكل) لحضور مجلس عقد النكاح، وجدت الباحثة اثنين من أصل أربع الزواج في قرية سوجي من قبل مفتاح الهدى مع شريكه إينداه عملية في ١٣ نوفمبر ٢٠١٩، و مشكور مع شريكها صفى ديارتيني سوغكونو في ١٨ نوفمبر ٢٠١٩ وكان كلا الزواج يكون ولي النسب يعني الأب للمرأة بعد توكيل الولي أمر به للخروج من مجلس العقد، ويظهر الأمر عن حظر حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته في مجلس عقد النكاح. واثنان منهما، وهما زواج غورونغ ويمانتو مع شريكه نونيك في ١ ديسمبر ٢٠١٩، و أريس تري أليانتو مع شريكه دياه يولي نور أمينة في ٢٢ يونيو ٢٠١٩، والذي تفترض فيه ولي النسب للمرأة (العروسة) وصلتها على الآخرين، لكن ولي النسب تبقى في مجلس عقد النكاح. بحيث يطرح السؤال حول كيفية التطبيق الحقيقي التي تناسب بالشرعية الإسلام بالنظر فقه مذهب الشافعية التي تتبع فيها أغلب المجتمع الإندونيسي، بمن فيهم الأشخاص في قرية سوجي يتبع على المذهب الشافعية، لأن لا تحدث هذه المشكلة في قرية سوجي فقط ولكن في العديد من المناطق كان تطبيق التوكيل أيضاً بطرق مختلفة حتى يمكن الاستنتاج أن عدم الوضوح القانوني الذي معروف لدى المجتمع المحيط وأيضاً عدم وجود الإرشادات والتفسير لتوكيل ولي النكاح حول حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته في عقد النكاح.

من ناحية أخرى، يفضل ولي النسب في الولاية على النكاح لأن ولي النسب هو الشخص الذين يشكلون أسرة المرأة (الزوجة) ويحق له أن يكونوا وليا في النكاح،^٢ بما في ذلك: الأب، الجد

^٢ Slamet Abidin, *Fiqh Munakahat*, (Bandung : Pustaka Setia, ١٩٩٩), hal ٩٠.

وإن أعلى، الأخ الشقيق، الأخ لأب، الإبن من الأخ الشقيق، الأعمام (الآباء)، أبناء الأعمام الشقيقة وأبناء الأعمام لأب.^٣ من المؤكد أن دور الوالدين أو العائلة مهم للغاية وهو ضروري لإنشاء عائلة سكيئة ومودة وروحة لعائلة الزوجان لأن الوالدين أو الأسرة هم الذين يفهمون طبيعة أو شخصية الزوجان وكذلك للحفاظ على ذرية جيدة، لأنّ النسل الجيد تُحصل عليه من الزواج الجيد الذي هو صحيح. بالطبع هناك المزايا لتنفيذ عقد النكاح الذي يتم تنفيذه من قبل الوالدين أو عائلة المرأة (العروسة) بالمباشرة بين تنفيذ عقد النكاح الذي قام به وكيل ولي النسب. كما نعلم أن الزواج لن يكون صحيحاً إذا لم يتم الوفاء بشروط وأركان النكاح، فإن أركان النكاح هي الزوج، والزوجة، والولي، وهناك اثنان من الشهود والإيجاب والقبول.^٤ في هذه الحالة، يكون الولي أحد أركان النكاح، وبالتالي فإن صحيح الولي هو شيء مهم، بحيث يمكن أن يكون الزواج صحيحاً. لأنه إذا تم التخلي عن الولاية أو كان هناك خطأ عند الشريعة، يكون الزواج باطلاً تلقائياً.

إن أهمية معرفة المشاكل وحكم حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته في عقد النكاح تحدد صحة الزواج، لأن إذا كان الزواج غير شرعي، فجميع العلاقات التي تقوم بها الزوجان في الزواج ستكون بالتأكد عمل الزنا وبالتأكيد بعيدة عن غرض النكاح كما هو يخلق عائلة السكيئة والمودة والروحة.

^٣ M. Yunus, *Hukum Perkawinan dalam Islam Menurut Empat Madzhab*, (Jakarta : PT. Hidakarya Agung, ١٩٩٦), hal ٥٥.

^٤ Achmad Kuzari, *Nikah Sebagai Perikatan*, (Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, ١٩٩٥), hlm ٤٠.

ب. مشكلة البحث

١. ما أراء أمير الزواج (penghulu) والمشايخ (رجال الدين) في قرية سوجي عن تطبيق حضور

ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح ؟

٢. كيف نظر فقه الشافعية عن أراء أمير الزواج (penghulu) والمشايخ في قرية سوجي عن

تطبيق حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح ؟

ت. أهداف البحث

١. لبيان أراء أمير الزواج (penghulu) والمشايخ (رجال الدين) في قرية سوجي عن تطبيق

حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح.

٢. لبيان نظر فقه الشافعية عن أراء أمير الزواج (penghulu) والمشايخ في قرية سوجي عن تطبيق

حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح.

ث. فوائد البحث

١. الفوائد النظرية

من المتوقع أن يكون هذا البحث قادرًا على مساهمة التفكير كمدخل للمعرفة أو

الأدبيات العلمية التي يمكن استخدامها كمواول للدراسات للباحثين الذين يدرسون الأحوال

الشخصية، خاصة فيما يتعلق بحكم حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح

٢. الفوائد العملية

أ. من المتوقع أن يكون هذا البحث مفيدة لأولئك الذين ينفذون توكيل ولي النكاح إما من

الموكل أو الوكيل، لذلك هناك وضوح الحكم حول حضور ولي النسب بعد أن يوكل

ولايته عند عقد النكاح بالنظر إلى فقه الشافعية.

ب. يمكن مساهمة الأفكار للطلاب الذين يدرسون، وخاصة طلاب الشريعة الإسلامية فيما

يتعلق بحكم حضور ولي النسب في عقد النكاح.

ج. التعريفات العملية للبحث

لتسهيل فهم المناقشة في هذا البحث، ستقوم الباحثة بشرح عدة كلمات رئيسية ترتبط

ارتباطاً وثيقاً بهذا البحث. من بينهم:

١. ولي النسب هو الولي الذي له علاقة أو نزول الإقليمي مع المرأة (العروسة)،^٥ وهذا هو النسل

الذي تم الحصول عليه من خط ذرية الذكور وهو الذي لديه الحق الرئيسي في الزواج منها.

وينقسم ولي النسب إلى قسمين، وهما: أقرب وأبعد علاقته من المرأة (العروسة)، بما في ذلك:

الأب، الجد وإن أعلى، الأخ الشقيق، الأخ لأب، الابن من الأخ الشقيق، الأعمام (الآباء)،

أبناء الأعمام الشقيقة وأبناء الأعمام لأب، ثم جراً.^٦

٢. التوكيل في اللغة العربية مشتق من كلمة وَّكَّلَ -يُوَكِّلُ التي تعني التقديم أو التفويض،^٧ أن المقصود

من التوكيل هنا هو ولي النسب من المرأة (العروسة) يوَكِّلُ ولايته عن حقوقه للشخص الذي

تم تعيينه على الزواج (تنفيذ العقد) وهو للإيجاب إلى الرجل (العريس).

^٥ Kamal Muchtar, *Asas-asas Hukum Islam Tentang Perkawinan*, (Jakarta: Bulan Bintang, ١٩٩٣), ١٠١.

^٦ Amir Syarifudin, *Hukum Perkawinan Islam di Indonesia Antara Fiqih Munakahat dan Undang-undang Perkawinan*, (Jakarta: Kencana Prenada Media Group, ٢٠١٢), ٤٧.

^٧ Ahmad Warson Munawwir, *Kamus Al-Munawwir Arab-Indonesia Terlengkap*, (Surabaya: Pustaka Progresif, ١٩٩٧), ١٥٧٩.

٣. مذهب الشافعي هو مذهب الفقهية السنية بدأها الإمام الشافعي في أوائل القرن التاسع ، وتلتزم غالبية السكان الإندونيسيين إتباعا بمذهب الشافعي.^٨ فأما فقه الشافعية هو فقه بالفهم الذي طوره طلاب الإمام الشافعي أو علماء أتباع مذهب الشافعي.

٤. المشايخ (رجال الدين) هم الأشخاص الذين لديهم عمق العلم والدين وعظمة أخلاقهم لخدمة أنفسهم للمجتمع، لذلك فإن المجتمع سيحتاج إليهم كقدوة، وطلب النصيحة والنظر، وطلب اتخاذ قرار بشأن مشكلة المتنازع عليهم. لذلك، يوافق المجتمع عن كون المشايخ كولي في الزواج للحصول على بركاتهم ويعتبرون أنهم فهموا جيدًا تنفيذ الزواج ليكون صحيحًا.

ح. طريقة عرض البحث

تعتبر منهجية الكتابة جانبًا مهمًا للغاية في كل كتابة بحثية إشكالية، لأن الكتابة المنهجية تهدف إلى تسهيل القارئ في معرفة تدفق النقاش الوارد في الأطروحة. الكتابة المنهجية لهذه الأطروحة هي كما يلي:

الفصل الأول: يحتوي على مواد تمهيدية تصف خلفية البحث من المشكلة فيما يتعلق بمشكلة حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح ومشكلة البحث وأهدافه وفوائده والتعريفات العملية ومنهجية الكتابة.

الفصل الثاني: يحتوي على الدراسات السابقة. يحتوي هذا الفصل على فصلين فرعيين، هما البحوث السابقة والإطار النظري. أولاً، البحوث السابقة التي تحتوي على البحوث المتعلقة بتوكيل الولي النكاح. ثم الإطار النظري لمواد المرات التحقيق فيها من أجل تسهيل البحث هو

^٨ http://id.m.wikipedia.org/wiki/Madzhah_Syafi، diakses pada ١٠ November ٢٠١٩.

بمشكلة حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح الذي تتم مراجعته فيما يتعلق بفقهاء الشافعية، بما في ذلك مناقشة الحكم لحضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح. بسبب ذلك، سيتم استخدامه كمراجعة للنتائج التي سيتم فحصها.

الفصل الثالث: يحتوي على منهج البحث التي سيتم استخدامه من قبل الباحثة لاستكمال هذا البحث. يشمل نوع البحث، ونهج البحث، وموقع البحث، ومصادر البيانات، وطرق جمع البيانات، وأسلوب تحليل البيانات، والذي يعمل على الحصول على الصورة لمشكلات موضوع هذا البحث، أي تطبيق حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح.

الفصل الرابع: يحتوي على مناقشة البحث، في هذا الفصل سوف يشرح التعرض والتحليل على أساس البيانات التي حصل عليها الباحثة في هذا المجال. بدءاً من وصف البحث وشرح آراء أمير الزواج (penghulu) والمشايخ في قرية سوجي حول تطبيق حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح. ثم يتم تحليل الرأي من خلال نظر فقهاء الشافعية.

الفصل الخامس: يحتوي على النتائج والتوصيات، ويحتوي على استنتاجات كإجابات للمشاكل التي تمت صياغتها وأيضاً اقتراحات متعلقة بموضوع المناقشة في هذا البحث.

الباب الثاني

الدراسات السابقة

أ. البحوث السابقة

في هذه الحالة، سوف تشرح الباحثة بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالبحث المراد إجراؤه. هذا الأمر مهم لأنه لاكتشاف موقع أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الذي ستعمل على الباحثة إجراؤه، بما في ذلك:

١. البحث أجرته إفتداه برقم التسجيل ١٢٣٥٠٠٢٨، الطالبة في جامعة الإسلامية الحكومية

سنن كاليجاغا يوجياكارتا، كلية الشريعة والقانون، قسم الأحوال الشخصية في عام ٢٠١٥.

بعنوان "مراجعة القانون الإسلامي والقانون الإيجابي على آراء المجتمع حول توكيل الوالي في

عقد النكاح (الدراسة الحالية في قرية دمفت، منطقة دمفت الفرعية، مدينة دماك في سنة

٢٠١٤) "٦. نتائج هذا البحث هي توكيل ولي النكاح لأمير الزواج (penghulu) والمشايخ

^٦ Iftidah, *Tinjauan Hukum Islam dan Hukum Positif Terhadap Pandangan Masyarakat Tentang Taukil Wali Dalam Akad Nikah (Studi di Desa Dempet Kecamatan Dempet Kabupaten Demak Tahun ٢٠١٤)* (Yogyakarta : Universitas Islam Negeri Sunan Kalijaga, ٢٠١٥).

الذين عادة ما يقوم به شعب دمفت هو يصح، على الرغم من أن بعض الأولياء ليس لديهم أي العقوبات في حضور عقد النكاح. بالنسبة للشريعة الإسلامية، يُسمح بتوكيل النكاح، بل يسنّ به لأولئك الذين لا يستطيعون إنفاذ عقد النكاح، وفي القانون الإيجابي، وهو: قانون وزير الديانة رقم ٢٠٠٥/٣٠ عن ولي القاضي، حيث يعمل ولي القاضي لتوفير الراحة للأولياء الذين لا يقومون لسبب ما يمكن أن يحل عمله الخاص. وبالتالي، يُسمح بحدث توكيل النكاح ويمكن أن يوفر الفوائد العظيمة للناس.

تشابه هذا البحث مع البحث الذي سيتم إجراؤه هو سواء كان يبحث عن توكيل النكاح من قبل الأولياء النسب المعطاة لأمر الزواج (penghulu) والمشايخ في المجتمع المحلي، وكذلك سواء كان في نوع البحث الذي هو بحث ميداني. أما الاختلاف في هذا البحث مع البحث الذي سيتم إجراؤه هو في دراسة أسباب قيام المجتمع بتوكيل النكاح من أجل قياس مدى فهم المجتمع لأهمية موقع الولي النسب الذي لا يزال موجودًا حتى لا يكون توكيلهم سهلاً للأطراف الأخرى، أمّا البحث الذي سيكون القيام به هو يبحث ما إذا كان عقد النكاح قد حدث، فما الحكم إذا استمر حضور ولي النسب في مجلس العقد بعد توكيل ولايته. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرق بين هذا البحث من حيث الحكم الإسلامية والقانون الإيجابي، على عكس البحث الذي سيتم إجراؤه هو من حيث فقه مذهب الشافعي.

٢. البحث أجرته حسنة اباه برقم التسجيل ١٠١٠٠١١٣٠٢٥، الطالبة في جامعة الإسلامية الحكومية علاء الدين ماكاسار، كلية الشريعة والقانون، قسم المحكمة الدينية في عام ٢٠١٧ بعنوان "تصورات المجتمع الإسلامي حول وكالة الولي في عقد الزواج في منطقة سالوميكو في

مدينة بوني".^{١٠} نتائج هذه الدراسة أصبحت وكالة الولي في الزواج عادة من مجتمع سالوميكو لسبب عدم معرفته، إنها فقط أصبحت عادةً من المجتمع المحلي حتى يشعر المعتادة على تطبيق وكالة الولي في عقد النكاح. أما تطبيق وكالة الولي في المجتمعات الإسلامية في منطقة سالوميكو لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية لأنها لا تزال في الممر الموصى به ولا تخرج من الشريعة الإسلامية.

إن تشابه هذا البحث مع البحث الذي سيتم إجراؤه هو البحث على قدم المساواة عن توكيل النكاح من قبل ولي النسب المعطاة للأمير الزواج (penghulu) أو رئيس مكتب الشؤون الدينية، وكذلك سواء كان من نوع البحث التجريبي أو البحث الميداني. وأما الفرق بين هذا البحث والبحث الذي سيتم إجرائه هو أن هذا البحث يدرس عن التطبيق وفهم توكيل النكاح الذي يتم في أغلب المجتمع الإسلامي بمنطقة سالوميكو، مدينة بوني، في حين أن البحث الذي سيتم إجراؤه فيما يتعلق بحكم حضور ولي النسب في عقد النكاح الذي تم.

٣. البحث أجره أحمد نور واحد هـ. برقم التسجيل ١٠٢٣.١٢٣٢٠١٢٣، الطالب في جامعة الإسلامية الحكومية فورواكرتو، كلية الشريعة، قسم الأحوال الشخصية في عام ٢٠١٨ بعنوان "الوكالة في الزواج على المنظور لأربعة مذاهب".^{١١} نتائج هذه الدراسة هي فكرية لعلماء أربعة المذاهب، أن حكم توكيل الولي في عقد النكاح جائز على أساس القرآن والسنة والإجماع

^{١٠} Hasnaeba, *Persepsi Masyarakat Islam Tentang Wakalah Wali Dalam Akad Nikah di Kecamatan Salomekko Kabupaten Bone*, (Makassar: Universitas Islam Negeri Alauddin, ٢٠١٧).

^{١١} Achmad Nur Wahid H, *Wakalah Dalam Pernikahan Perspektif Empat Madzhab*, (Purwokerto: Institut Agama Islam Negeri Purwokerto, ٢٠١٨).

من خلال إعادة صياغة مفهوم الوكالة في الزواج موفقا لأحكام الشريعة، مثل الأركان والشروط والموكل فيه وكذلك الاتفاق أو الإيجاب والقبول.

تشابه هذا البحث مع البحث ساجراً هو سواء كان يبحث عن الوكالة في الزواج. وأما الفرق في هذه الدراسة يناقش مفهوم الوكالة من فكرة مذاهب الأربعة، أي نوع من البحث المعيارى من خلال وصفه في كتب الفقه بالمذاهب الأربعة، بينما يناقش البحث الذي سيجرى قانون هو حكم حضور ولي النسب في حالة وكالة الوالى في عقد النكاح، والبحث التي سيتعين القيام به هو البحث التجريبي أو الميداني من خلال النظر في الحالات التي وقعت في قرية سوجي بمدينة كرسيك.

لمعرفة الاختلافات وأوجه التشابه في هذه الدراسة، أعدت الباحثة هذا الجدول:

الرقم	الباحث	موضوع البحث	التسوية	الفرقة
١.	إفتداة	مراجعة القانون الإسلامي والقانون الإيجابي على آراء المجتمع حول توكيل الوالى في عقد النكاح (الدراسة الحالية في قرية دمفت، منطقة دمفت الفرعية، مدينة دماك في سنة ٢٠١٤).	سواء كان يبحث عن توكيل النكاح من قبل الأولياء النسب المعطاة للأمير الزواج (penghulu) والمشايخ في المجتمع المحلي، وكذلك نوع البحث يعنى من البحث الميداني.	هذا البحث يبحث عن أسباب قيام المجتمع بتوكيل النكاح من أجل قياس مدى فهم المجتمع لأهمية موقع الوالى النسب الذي لا يزال موجوداً حتى لا يكون توكيلهم سهلاً للأطراف الأخرى، وفي البحث الذي سيكون القيام به هو يبحث ما إذا كان عقد النكاح قد حدث، فما الحكم إذا استمر حضور ولي النسب في مجلس العقد بعد توكيل ولايته. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرق بين هذا البحث

				من حيث الحكم الإسلامية والقانون الإيجابي، على عكس البحث الذي سيتم إجراؤه هو من حيث فقه مذهب الشافعي.
٢.	حسنة اباه	تصورات المجتمع الإسلامي حول وكالة الولي في عقد الزواج في منطقة سالوميكو في مدينة بوني.	البحث على قدم المساواة عن توكيل النكاح من قبل ولي النسب المعطاة للأمير الزواج (penghulu) أو رئيس مكتب الشؤون الدينية، وكذلك سواء كان من نوع البحث يعني البحث التجريبي أو البحث الميداني.	أن هذا البحث يدرس عن التطبيق وفهم توكيل النكاح الذي يتم في أغلب المجتمع الإسلامي بمنطقة سالوميكو، مدينة بوني، في حين أن البحث الذي سيتم إجراؤه فيما يتعلق بحكم حضور ولي النسب في عقد النكاح.
٣.	أحمد نور واحد هـ.	الوكالة في الزواج على المنظور لأربعة مذاهب.	سواء كان يبحث عن الوكالة في الزواج.	في هذا البحث يناقش مفهوم الوكالة وفقًا لفكرة مذاهب الأربعة، أي نوع من البحث المعيارى من خلال وصفه في كتب الفقه بالمذاهب الأربعة، بينما يناقش البحث الذي سيجرى قانون هو حكم حضور ولي النسب في حالة وكالة الوالي في عقد النكاح، والبحث التي سيتعين القيام به هو البحث التجريبي أو الميداني من خلال النظر في الحالات التي

وقعت في قرية سوجي بمدينة كرسيك.				
------------------------------------	--	--	--	--

ب. الإطار النظري

١. أركان النكاح وشروطه

للنكاح خمسة أركان : وهي : صيغة، وزوجة، وزوج، ووليّ، وشاهدان.^{١٢}

أ. الصيغة، وهي الإيجاب من وليّ الزوجة والقبول من الزوج ، ويشترط في الصيغة الشروط

التالية:

١. أن تكون بلفظ التزويج، أو الإنكاح

٢. التصريح بلفظ الزواج، أو النكاح في الإيجاب وفي القبول

٣. اتصال الإيجاب بالقبول

٤. بقاء أهلية العاقدین إلى أن يتم القبول

٥. أن تكون الصيغة منجزة

٦. أن تكون الصيغة مطلقة

ب. الزوجة، ويشترط في الزوجة ليصحّ نكاحها الشروط التالية:

١. خلوّها من موانع النكاح التي مرّ ذكرها في محرمات النكاح والخطبة

٢. أن تكون الزوجة معينة

٣. أن لا تكون الزوجة مُحَرَّمَةً بحج أو عمرة

^{١٢}مُصْطَفَى الْحَرْنِ، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، (دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، الجزء ٤، ٥٥-٦٠.

ت. الزوج، ويشترط فيه الشروط التالية:

١. أن يكون ممنّ يحل للزوجة التزوّج به، وذلك بأن لا يكون من المحرمين عليها

٢. أن يكون الزوج معيناً

٣. أن يكون الزوج حلالاً، أي ليس محرماً بحج أو عمرة

ث. الوالي، سيتم شرح ولي النكاح في الفضيحة الفرعية بعد هذا.

ج. الشاهدان، يشترط في الشاهدين الشروط التالية:

١. الإسلام

٢. الذكورة

٣. العقل

٤. البلوغ

٥. العدالة (يجب أن يكون الشاهدان عدلين، ولو من حيث الظاهر، أي بأن يكونا

مستوري الحال، غير ظاهري الفسق).

٦. السمع والبصر

٢. ولي النكاح

أ. التعريف والأساس القانوني لولي النكاح

الولي في تنفيذ عقد الزواج هو أمر الذي يجب الوفاء به. سيكون الزواج باطلا في الولاغ

إذا استمر الزواج دون الولي. لأن موقف الولي مهم جدا في الزواج.

الوصاية في أدب الفقه الإسلامي تسمى الولاية ، وكلمة الولي تأتي من اللغة العربية ،

وهي في شكل المصدر "الوالي"، والجمع هو "الأولياء". كلمة الوالي هي كلمة في صورة

اسم الفاعل (الشخص الذي يفعل ذلك) وبهذه الطريقة، يمكن أن يفسر كلمة الوالي بالشخص الذي يساعد.^{١٣} وأصليا ، كلمة الولي لها العديد من المعاني. من بينها الحب (المحبة) والمساعدة (النصرة) كما هو الحال في جزء من آية "وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ" (المائدة: آية ٥٦) وكلمة "بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ" (المائدة: آية ٥١). ولها معنى الآخر يعني السلطان والقدرة كما هو الحال في تعبير الوالي، أي أولئك الذين لديهم السلطة. إن حقيقة الولاية هو "تولي الأمير" (رعاية شيء).

فأما المقصود بالتنقيب أو الولاية في مصطلحات الفقه (الخبراء في الشريعة الإسلامية) كما صاغه وهبة الزحيلي هو "السلطة التي يمتلكها شخص للقيام مباشرة بعمل خاص به دون الحاجة إلى الاعتماد (الالتزام) على الإذن من الآخرين. يُطلق على الأشخاص الذين يتولون / يسيطرون على شيء من العقد أو المعاملة يسمى بالولي كما هو الحال في أجزاء من الآية: "فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ" (البقرة: آية ٢٨٢).^{١٤} ولكن يفسر الإمام الشافعي نفسه بالولي هو الذين لديهم السلطة شرعا على الآخرين، لأن الشخص الخاضع للرقابة لديه بعض أوجه القصور ، ويتم ذلك لمصلحة الشخص الخاضع لسيطرته.^{١٥}

^{١٣} Muhammad Amin Suma. *Hukum Keluarga Islam di Dunia Islam*, (Jakarta: PT.Raja Grafindo Persada, ٢٠٠٤), ١٣٤.

^{١٤} Departemen Agama Republik Indonesia, *Mushaf Al-Qur'an Terjemahan*, (Jakarta: Al- Huda, ٢٠٠٥), ٢٨٢.

^{١٥} Muhammad Jawad Mughniyah, *Fiqh Lima Mazhab: Ja'fari, Maliki, Syafi'i, Hambali*, (Jakarta : Lentera. ٢٠٠٨) terj : Masykur AB. Dkk, cet ke-٢٣, ٣٤٥.

الفهم الآخر للولي هو السيطرة الكاملة التي يمنحها الدين لشخص للسيطرة على الناس أو البضائع وحمايتهم.^{١٦} بالمثل، في فقه السنة، يذكر أن الوالي هو حكم قانوني يمكن فرضه على الآخرين وفقاً لمجالهم القانوني.^{١٧}

فأما المراد من الولي بشكل عام هو شخص الذي بسبب موقفه سلطة التصرف والنيابة عن الشخص الآخر. يمكنه أن يتصرف بسبب شخص آخر أو بالنيابة عنه لأن هذا الشخص الآخر يعاني من النقص فيه لا يسمح له بالتصرف بمفرده قانونياً، سواء في مسائل التصرف في الممتلكات أو على نفسه. بينما في الزواج، الولي هو الشخص الذي يتصرف نيابة عن العروس في عقد الزواج. يتم تنفيذ عقد الزواج من قبل العريس نفسه والمرأة من قبل وليها.^{١٨}

بالإضافة إلى الشريعة الإسلامية، ينظم القانون الإيجابي عن ولي النكاح عند الزواج باعتباره ركناً يجب الوفاء به للعرائس اللائي يتزوجن من أجل الزواج منها (فصل ١٩ من مجموعة الأحكام الإسلامية) إذا لم يتم الركن يعني الولي فيكون الحالية الزوجية غير صالح.^{١٩}

على أساس الفهم عن الولي السابق، يمكن فهمه بسهولة لماذا ينص القانون الإسلامي على أن أكثر الحق للشخص في أن يكون الولي على مصالح أطفالهم هو الأب. السبب،

^{١٦} Kamal Muchtar, *Azas-azas Hukum Islam Tentang Perkawinan*, (Jakarta: Bulan Bintang, ١٩٩٣), ٩٢.

^{١٧} Sayyid Sabiq. *Fiqh Sunnah* ٧, Penerjemah. Moh. Abidun dkk, cet. II, (Jakarta: Pena Pundi Aksara, ٢٠١٣), ٧.

^{١٨} Amir Syarifuddin, *Hukum Perkawinan Islam di Indonesia Antara Fiqh Munakahat dan Undang-Undang Perkawinan*, ٦٩.

^{١٩} Ahmad Rofiq, *Hukum Perdata Islam di Indonesia* (Jakarta: Rajawali Pers, ٢٠١٣), ٦٤.

لأن الأب هو بالتأكيد أقرب الشخص لأبنائهم أو بناتهم، وعلى الاستعداد للمساعدة، حتى أولئك الذين كانوا يرعون أطفالهم ودعمهم. إذا لم يكن هناك الأب، فيتم استبدال حقوق الحضانة بأحد أقربائه المقربين من جهة الأب كما تمت مناقشته مطولاً في كتب الفقه.^{٢٠}

ولي النكاح عند جمهور العلماء هو أحد من أركان النكاح، لذلك يجب أن يكون الولي موجوداً في عقد النكاح، دون الولي ثم يعتبر النكاح غير صالح. الأسس القانونية تتوافق مع كلمة الله في آية البقرة الآية ٢٣٢، كما قال الله تعالى في القرآن الكريم:

وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (البقرة: ٢٣٢)^{٢١}

وفي سورة البقرة أية ٢٢١، كما قال الله تعالى في القرآن الكريم:

وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ۚ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۚ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ۚ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۚ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۚ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۚ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ^{٢٢}

وكذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم، كما يلي:

^{٢٠} Muhammad Amin Summa, *Hukum Keluarga Islam di Dunia Islam*, (Jakarta: RajaGrafindo Persada, ٢٠٠٥), ١٣٥-١٣٤.

^{٢١} القرآن الكريم، السورة البقرة، أية ٢٣٢.

^{٢٢} القرآن الكريم، السورة البقرة، أية ٢٢١.

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الثيب أحق بنفسها من وليها
والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها و في رواية لبي داود و النسائي ليس للولي
مع الثيب أمر و اليتيمة تستأمر (رواه البخاري و مسلم^{٢٣})

وحديث النبي صلى الله عليه وسلم:

عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إماماً امرأة نكحت بغير إذن وليها
فنكاحها باطل ثلث مرات وإن دخل بها فلمهرها بما أصاب منها فإن اشتجروا فالسلطان
ولي من لولي له خرجه الترمذي وقال فيه حديث حسن.^{٢٤}

وحديث النبي صلى الله عليه وسلم:

لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها .أخرجه ابن
ماجه وابن خزيمة في صحيحه، وروي موقوفاً من كلام أبي هريرة . رضي الله عنه . ورجح
وقفه ابن عبد الهادي^{٢٥}

الحديث الذي رواه ابن عباس رضي الله عنه:

عن ابن عباس رضي الله عنه قال "النكاح أبولي وشاهدي عدل رواه أحمد^{٢٦}

ب. أنواع ولي النكاح

باعتباره الشخصية المركزية للمذهب الشافعية ، فإن الإمام الشافعي لديه رأي فريد في

كتابه "الأم" عن أنواع الولي، يوضح الإمام الشافعي أن هناك نوعان من الولي في الزواج،

^{٢٣} Ibn Al-Rushd, *Terjemahan Al-Bidayah Al-Mujtahid*, (Jakarta: Pustaka Amani), ٣٦٧.

^{٢٤} Abu Bakar Muhammad, *Terjemahan Subul As-Salam*, (Surabaya: Al-Ikhlās, ١٩٩١), ٤٢٨.

^{٢٥} أبو محمد محمود، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ١٦.

^{٢٦} محمد بن عبد الباقي، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ٣، (القاهرة: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦)، ٢١٦.

وهما ولي النسب والقاضي.^{٢٧} كما قال الإمام الشافعي أنه لا يجوز للمرأة أن تتزوج دون تصريح الوالي غريب (الأقرب). إذا كان الوالي غريب غير موجود، فيمكن نقله إلى الوالي البعيد. إذا كان الوالي البعيد غير موجود، فسيتم نقله إلى القاضي (الحاكم).^{٢٨}

ولي النسب وفقاً للإمام الشافعي هم الولي الذي له صلة قرابة بالمرأة التي ستتزوج، لأن ولي النسب هو أسر لا تزال أقارب المرأة. ومن ثم، فإن الأب هو الولي، وإذا لم يكن هناك الأب يحل محله الجد (والد والد المرأة)، إذا لم يكن هناك الجد ثم استعيض عن جده الأكبر، ووفقاً له، فإن أكثر من يحق له الزواج هو من طريق الأب وليس من خط الأخوة، وإذا كان من جانب الأب ليس هناك، فالأخ لديه الحق في أن يكون ولياً وشقيق الأخوة له الأسبقية على الأشقاء، فإذا لم تكن هناك أشقاء، فالأشقاء قُدم من الآخرين.^{٢٩}

يجادل الإمام الشافعي بأنه يمنع ولي النكاح الذي يجريها الأبناء،^{٣٠} كما لا يمكن استخدام الحراس من العبيد السابقين وفقاً له، ولا يمكن أن يكون الولي الذي كان له عبداً للمرأة التي لا تزال لديها نسب من الحزب والده. في حين أن الأعمام من جانب الأم لا يمكن أن يكونوا الأولياء إلى الأبد، إلا إذا تم تصنيفهم على أنهم عصابة، ولكن إذا لم تكن المرأة في حالة عصابة، بينما لديها عبد سابق تم تحريرها من تلك المرأة، فإن

^{٢٧} Amir Syarifudin, *Hukum Perkawinan Islam di Indonesia Antara Fiqih Munakahat dan Undang-undang Perkawinan*, ٧٥.

^{٢٨} Sulaiman Al-Faifi, *Ringkasan Fiqih Sunnah*, (Depok: Senja Media Utama, ٢٠١٧), ٣٩٢.

^{٢٩} Al-Qadhi Abu Syuja, *Fiqh Sunnah Imam Syafi'i*, (Sukmajaya: Fathan Media Prima), ١٩٩.

^{٣٠} Syafi'i, *Mukhtasar Kitab Al-Umm*, (Dar Al-Arqom), ٤٣٨.

العبد السابق يمكن أن يكون الولي عليها.^{٣١} وقد كذلك يشرح أنه إذا تزوجت امرأة من عبد كان قد تم إطلاق سراحه ، لأن قريب الأب لم يكن معروفاً، فعندما كان قريب الأب وُجِدَ، فيكون الزواج باطلاً، لأنه في ذلك الوقت لم يكن للعبد السابق حقاً في أن يكون ولياً.^{٣٢}

بالنسبة إلى ولي الحاكم (القاضي)، يعتقد الإمام الشافعي أن الحاكم أو القاضي يجوز أن يكون ولياً عند الشرعي في أي حال كان، أي كان هذا الحاكم إذا كان يستحق ليكون الولي، فإنه يجوز له أن يُزَوَّج المرأة إلى الرجل الذي يوافق بكفائتها. ومع ذلك، إذا كان الولي الأقرب يُزَوَّج امرأة مع الرجل لا يكرسها بإرادة المرأة نفسها، فلا يحق للقاضي رفض الزواج لأنهم لا يتمتعون بحقوق الولي طول يكون الولي الأقرب ما زال موجوداً. ت. شروط ولي النكاح

المذهب الشافعي يعيّن على أن هناك سبعة شروط يجب أن يفي بها ولي النكاح،^{٣٣} وقد وافق العلماء على أربعة منها، بما في ذلك:^{٣٤}

١. كمال الأهلية: بالبلوغ والعقل والحرية، فلا ولاية للصبي والمجنون والمعتوه (ضعيف العقل) والسكران، وكذا مختل النظر بهرم، (وهو كبير السن) أو خبل (وهو فساد في العقل)، والرقيق؛ لأنه لا ولاية لأحد من هؤلاء على نفسه، لقصور إدراكه وعجزه

^{٣١} Syafi'i, *Mukhtasar Kitab Al-Umm*, (Dar Al-Arqom), ٤٣٨.

^{٣٢} Syafi'i, *Mukhtasar Kitab Al-Umm*, (Dar Al-Arqom), ٤٣٩.

^{٣٣} Prof. Dr, Wahbah Az-Zuhaili, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu* ١, (Jakarta: Gema Insani & Darul Fikir, ٢٠١١), ١٨٨.

^{٣٤} Prof. Dr, Wahbah Az-Zuhaili, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu* ١, ١٨٥.

في غير الرقيق فلا تكون له ولاية على غيره؛ لأن الولاية تتطلب كمال الحال. وأما الرقيق فلأنه مشغول بخدمة مولاه، فلا يتفرغ للنظر في شؤون غيره.

٢. اتفاق دين الولي والمولى عليه: فلا ولاية لغيرا لمسلم على المسلم، ولا للمسلم على غير المسلم.

وهناك شروط أخرى في الولي مختلف في اشتراطها وهي: ^{٣٥}

١. الذكورة: شرط عند الجمهور غير الحنفية، فلا تثبت ولاية الزواج للأُنثى؛ لأن المرأة لا تثبت لها ولاية على نفسها، فعلى غيرها أولى. وقال الحنفية: ليست الذكورة شرطاً في ثبوت الولاية.

٢. العدالة: وهي استقامة الدين، بأداء الواجبات الدينية، والامتناع عن الكبائر كالزنا والخمر وعقوق الوالدين ونحوها.

٣. الرشد: ومعناه عند الشافعية: هو عدم تبذير المال.

ث. موقع الولي في الزواج

إن وجود الولي في عقد الزواج هو أمر ضروري وشرعي لا يصح عقد النكاح بغير الولي. وُضِعَ الولي كركن في الزواج وفقاً لاتفاق العلماء من حيث المبدأ، بينما الأراء للإمام الشافعي والإمام أحمد يكون عقد الزواج باطلاً فعلياً إلا في حالة وجود الولي الذكر، إذا كان ولي عقد الزواج امرأة، فمباشرةً يكون العقد باطلاً. ^{٣٦} أمّا الإمام داود يميز بين البكر والأرامل. قال الإمام داود إذا كانت البكر فيشترط ولياً ، ولا يشترط الولي للأرملة. ^{٣٧}

^{٣٥} Prof. Dr, Wahbah Az-Zuhaili, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu* ٩, ١٨٦.

^{٣٦} Al-Sya'roni, *Al Mizan Al KubroJuz* ٢, (Surabaya: Al-Hidayah), ١٠٨.

^{٣٧} ابن رشد، *بداية المجتهد والمفتصد* ٢، (بيروت: دار الفكر)، ٦.

تم العثور على هذا الرأي أيضًا يذكر في كتاب الميزان الكبرى لأبيل مواهب عبد الوهاب

بن أحمد بن علي الأنصاري الشافعي المشهور باسم الشعرائي.

في عقد الزواج نفسه، يمكن أن يكون مقر الولي هو الشخص الذي يتصرف عن العروس

وكذلك الشخص الذي تطلب موافقته على استمرارية الزواج.

٣. توكيل ولي النكاح

أ. التعريف والأساس القانوني لتوكيل ولي النكاح

في ممارسة الزواج يكون الولي كأحد الأركان الرئيسية للزواج، لا تتزوج الولي مباشرة في

أغلبه من ابنته. وكلّ الأولياء في الغالب الأشخاص الذين يثقون بهم أو ضباط من مكتب

الشؤون الدينية المحلي. يُعرف مصطلح وكلّ الولي باسم توكيل الولي، ويجب بالتأكيد فهم

معنى ذلك توكيل الولي.

كلمة "التوكيل" هي مصدر، مشتقة من كلمة وكلّ-يوكل-توكيلا والتي تعني الاستسلام

أو التفويض.^{٣٨} في القاموس الإندونيسي الكبير، التوكيل أو تفويض السلطة هو عملية

ذات مغزى، طريقة، تفويض (نقل) حقوق السلطة.^{٣٩} في حين أن كلمة الوكالة أو

الوكالة هي التمثيل، وهذا يعني حسب اللغة لها المعنى الحفظ والكفاية والضمن

والتفويض وهو ما يعني الخضوع.^{٤٠} وافق العلماء الشافعية أنّ كلمة الوكالة تعني

الشخص الذي يعطى شؤونه لشخص آخر حتى يتمكن الوكيل من تنفيذ أمر معطى ما

^{٣٨} Ahmad Warson Munawwir, *Kamus Al-Munawwir Arab-Indonesia*, (Surabaya: Pustaka Progressif, ١٩٩٧), ١٥٧٩.

^{٣٩} As-Sayyid Sabiq, *Fiqh Sunnah* ٥, ٢٩٦.

^{٤٠} Hendi Suhendi, *Fiqh Muamalah*, (Jakarta: RajaGrafindo Persada, ٢٠٠٢), ٢٣١.

دام الشخص الذي يسلم نفسه لا يزال على قيد الحياة. وشرح الشيخ محمد أمين الكردي أربيلي الشافعي أن الوكيل أو الممثل هو العقد يطالب شخصاً ما بتقديم مشاكله للآخرين حتى يتمكن من استبدالها في الأمور التي يمكن استبدالها عند الشريعة.

من بعض هذه التعريفات، يمكن أن نستنتج أن الوكالة هو استسلام شخص لشخص آخر (وكيله) للقيام بعلاقة أحد الأمور، ثم يشغل المندوب تمثيلاً (الموكل) في الحقوق والالتزامات التي تنطبق بعد ذلك طالما كانت الوكيل مستمرة حياته. في قانون الزواج الإسلامي، يمكن أن يكون هناك الوكالة. التمثيل في الزواج سواءً كذلك التمثيل في كل العقد. لذلك نستطيع أن نفهم أن توكيل ولي النكاح وهو استسلام الحقوق أو الشؤون من قبل ولي نسب العروس التي تُعطى للشخص المعين أو المختار لتنفيذ عقد الزواج (إيجاب) إلى العريس.

الأساس القانوني للإعاقاة الوكالة ذُكر في:

١. القرآن

في سورة الكهفي آية ١٩:

كَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ ۖ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ ۖ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا^{٤١}

في سورة النساء آية ٣٥:

^{٤١} القرآن الكريم، السورة الكهفي، آية ١٩.

وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا
يُوفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا^{٤٢}

٢. الحديث:

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَا زَيْدٍ وَرَجُلًا مِنَ
الْأَنْصَارِيِّ فَرَوَّجَاهُ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ^{٤٣}

ب. الأركان والشروط وأسباب (عامل) توكيل النكاح

الأركان التي يجب الوفاء بها في قانون الزواج هي نفس الأركان في عقد الوكالة. الأركان
والشروط في الوكالة هي:

١. الموكِّل، شروط الموكِّل هي أن الموكِّل هو مالك الموكِّل فيه أو تحت سلطته ويمكنه
التصرف في العقار، إذا كان الموكِّل لم يكن المالك فيلغى الوكالة.
يجب أن يكون الموكِّل، هو المفوض للحق ليتصرّف في الحقوق المفوضة. لذلك لا
يصحّ لتوكيل الشيء لمن ليس له الحق. بالإضافة إلى الموكِّل لديه الحق في شيء
مرخص به، من ناحية أخرى يُطلب أيضًا أن يكون الموكِّل قادرًا على التصرف أو
التحويل.^{٤٤}

٢. الوكيل، وشروط الموكِّل هي أن الموكِّل هو شخص معقول، إذا كان الموكِّل أحمق،
مجنون أو غير ناضج، ثم يتم باطل التوكيل، وأمّا عند الإمام الحنافية، الطفل الذي

^{٤٢} القرآن الكريم، السورة النساء، آية ٣٥.

^{٤٣} الشافعي أبو عبد الله محمد، المسند، (البانون: دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ)، ٢٥٤.

^{٤٤} Helmi Karim, *Fiqh Muamalah*, (Jakarta: RajaGrafindo Persada), ٢٤.

يمكن التمييز بين الخير والشر يصح أن يكون وكيلًا، والسبب هو أن عمار بن السيد زوج أموه إلى رسول الله، وحين ذلك كان عمار لم يبلغ.^{٤٥}

أركان الوكالة هي الإيجاب والقبول. الإيجاب هو بيان توكيل الشيء من حزب الموكل وأما القبول هي قبول الوفد من طرف الوكيل دون الحاجة إلى أن يكون مرتبطًا باستخدام اللفظ المعين. كان هذا هو تأسيس مجموعة الحنفية. ومع ذلك، فإن جمهور العلماء لا يتماشى مع هذا الرأي. من رأيهم أن أركان الوكالة أربعة، وهي الموكل، الوكيل، الموكل فيه والصيغة. يتم الحكم على الوكالة بصحيح من الناحية القانونية إذا تم استيفاء الأركان من كل عنصر.^{٤٦}

شروط الموكل (المانح) والوكيل (النائب)؛ أن الموكل هو الشخص الذي يتمتع بالسلطة أو السلطة اللازمة لذلك، ويكون قادرًا على القيام بإجراءات قانونية، أي البالغين، وليس الجنون / غير مهم ولا يتم تسامحه. في حين أن شروط الوكيل هو الشخص القادر على التصرف في القانون، أي البالغ، وليس مجنونًا / لا أساس له ولا يتم تسامحه.^{٤٧} لأن متطلب الموكل فيه هو أنه يجب أن يكون شخصًا قادرًا على التصرف، وليس شخصًا مجنونًا أو طفلًا. وهكذا، فإن الطفل المميز لا يكون الموكل فيه، لأنه ليس من المكلف. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الوكيل أن يعرف

^{٤٥} Sayyid Sabiq, *Fiqh al-Sunnah*, (Dar al-Fiqr, ١٩٧٧), h. ٦٠٠.

^{٤٦} Helmi Karim, *Fiqh Muamalah*, ٢٤.

^{٤٧} Chairuman Pasaribu dan Suhrawardi K. Lubis, *Hukum Perjanjian dalam Islam*, (Jakarta: Sinar Grafika, ١٩٩٤), ٢٢.

الشيء الذي سيتم تمثيله به ، بحيث لا يحدث الاحتيايل من قبل أطراف أخرى للوكيل بسبب الجهل عن الموكل فيه.

الشيء الذي يجب التأكيد عليه هنا هو أنه يجب للوكيل على أن يكون واضحاً ووثقاً، لا يأذن بشيء للأحد من مجموعة الناس. وهناك بعض من الأشياء التي يجب تحديدها بإيجاز، مثل الوكيل كشخص مُنح أمانةً للتصرف على الموكل فيما يتعلق بأمور موكل فيه. لأنه يعمل كمتلق للولاية ، هذا يعني أنه ليس ملزماً بضمان شيء ما خارج الحدود، إلا عن قصد.

٣. موكل فيه (الشيء الذي يوكل)، شروط الموكل فيه هي:

- أ. قبول البدائل، المقصود هو يجوز أن يوكل إلى الآخرين لتوضيحها، ثم لا يصح التوكيل كمثل إقامة الصلاة، الصوم وقراءة القرآن ، لأنه لا يمكن توكيل ذلك.
- ب. يمتلكها الموكل عندما يتم توكيله، ثم صار التوكيل باطلاً للشيء الذي سيشتري، مثل "أنا أوكل لك لبيع الخادم الذي سأشتريه".
- ت. الفعل المكثّل هو فعل غير محظور (مباح)، وبالتالي لا يجوز توكيل مشكلة العبادة الجسدية التي يكون حكمها فرض عين كمثل صلاة خمس أوقات.^{٤٨}
- ث. معروف بالواضح، ثم يكون باطلاً إن كان موكل فيه غامضاً، مثلما قال أحدهم: "أجعلك كوكيلي ليزوج من أحد أولادي".

^{٤٨} Syekh Yahya bin Syarof An-Nawawi, *Minhajul Abidin wa Umdatul Muftin*, (Jiddah:Al-Haramain),

٤. الصيغة، أي لفظ التوكيل أو ينطق من الموكل معبراً عن رغبته ، على سبيل المثال:

"أنا أوكل هذا الفعل لك". أما هذه الصيغة يُنطق من الموكل كرمز رضاه، والوكيل

يقبل ذلك.^{٤٩}

بالنسبة للعوامل التي تسبب التوكيل ، وهي:^{٥٠}

١. لا يمكن للشخص أن ينجز عمله في الوقت نفسه لأنه مشغول

٢. العمل بعيد جداً ويصعب الوصول إليه.

٣. الشخص ما لا يعرف الإجراءات أو الكيفية لتنفيذ المهام الموكل.

٤. الشخص الذي لديه الأمور فاي العذر الشرعي، على سبيل المثال مريض.

العوامل المذكورة في الأعلى تتوافق مع القواعد الفقهية:

الميسور لا يسقط بالمعسور^{٥١}

مع هذه القواعد، من المفترض أن يتم في كل تنفيذ فعل الشريعة أحسن ليُفعل على قدرة

المكلف. ليس ما يتم تحقيقه بسهولة هو الذي سيسقط بشيء الذي حق صعبه. وبعبارة

الأخرى، فإن ما الذي قد نيل لأقصى قدر من قدرته يُنظر إليه كعمل الحكم الصحيح.^{٥٢}

كما هو الحال مع تنفيذ عقد النكاح، فإن الأولياء الذين لا يستطيعون حضور في مجلس

العقد لصير الولي ثم يتزوجون. فللولي يجوز أن يوكل الى شخص آخر مؤهل بالشروط.

^{٤٩} Idris Ahmad, Fiqh al-Syafi'iyah, (Jakarta: Karya Indah, ١٩٨٦), ١١١-١١٢.

^{٥٠} <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://sc.syekhnujati.ac.id/esscamp/riset/mhs/BAB%١٤%١٤%١٠%١٠.pdf&ved=٢ahUKEwiSg٥٦eroTmAhXDxDgGHYgKDuaQFjAAegQIAhAB&usg=AOvVaw٢Iuinu.jIoPy٣AMDarrybY> Skripsi diakses pada ٢٥ November.

^{٥١} Muchlis Usman, *Kaidah-Kaidah Istibath Hukum Islam (kaidah-kaidah ushuliyah dan fiqhiyah)*, (Jakarta: PT RajaGrafindo Persada, ٢٠٠٢), ١٧٤.

^{٥٢} Muchlis Usman, *Kaidah-Kaidah Istibath Hukum Islam (kaidah-kaidah ushuliyah dan fiqhiyah)*, ١٧٥.

في حالة ولي النكاح، لا يمكن لحضور مجلس النكاح بسبب واحد أو عدة من العوامل المذكورة أعلاه. فيجب عليه ألا يسقط واجباته كولي النكاح. كالحل، يجب أن يظل الولي كولي النكاح عن طريق توكيل ولي النكاح، أي يوكل إلى شخص آخر مؤهل ليكون وكيله في عقد النكاح.

معنى مع القواعد المذكورة أعلاه هي:

مالا يدرك كله لا يترك كله.^{٥٣}

٤. الحكم لحضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح في فقه الشافعية السيرة الذاتية من الإمام الشافعي، اسمه مُحَمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان مُحَمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان، حفظ القرآن وهو سبع سنين، وحفظ "الموطأ" وهو ابن عشر سنين وكان الشافعي يفتي وله خمس عشرة سنة.^{٥٤}

عن مسلم بن خالد، وسعيد بن سالم، وهذان فقيهان، وعن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وكان أعلمهم بآب جريح، وعن عبد الله بن الحرث المخزومي، وكان من الاثبات، وانتهت رئاسة الفقه بالمدينة إلى مالك بن أنس، رحل إليه ولازمه وأخذ عنه، وانتهت رئاسة الفقه بالعراق إلى أبي حنيفة، فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن جملاً ليس فيها شيء إلا وقد سمعه عليه، فاجتمع له علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث، فتصرف في ذلك، حتى أصل الاصول، وقعد القواعد، وأذعن له الموافق والمخالف، واشتهر أمره، وعلا ذكره، وارتفع قدره،

^{٥٣} Muchlis Usman, *Kaidah-Kaidah Istinbath Hukum Islam (kaidah-kaidah ushuliyah dan fiqhiyah)*, ١٧٥٠.

^{٥٤} يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠)، الجزء ٢٤، ٣٥٥.

حتى صار منه ما صار". ثم دخل مصر في سنة ١٩٩ سنة ١٩٩٩ فأقام بها إلى أن مات، يعلم الناس السنة وفقه السنة والكتاب، وينظر مخالفه ويحاجهم، وأكثرهم من أتباع شيخه مالك بن أنس، وكانوا متعصبين لمذهبه، فبهرهم الشافعي بعلمه وهديه وعقله، رأوا رجلا لم تر الاعين مثله، فلزموا مجلسه، يفيدون منه علم الكتاب وعلم الحديث، يأخذون عنه اللغة والانساب والشعر، ويفيدهم في بعض وقته في الطب، ثم يتعلمون منه أدب الجدل والمناظرة، ويؤلف الكتب بخطه، فيقرؤون عليه ما ينسخونه منها، أو يملي عليهم بعضها إملاء، فرجع أكثرهم عما كانوا يتعصبون له، وتعلموا منه الاجتهاد ونبد التقليد، فملا الشافعي طباق الارض علما. ومات ودفن بمصر، وقبره معروف مشهور إلى الان. وعاش ٥٤ سنة، ولد سنة ١٥٠ بغزة، ومات ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة بعد العصر آخر يوم من رجب سنة ٢٠٤ (الجمعة ٢٩ رجب سنة ٢٠٤ يوافق ١٩ يناير سنة ٨٢٠ ميلادية، ٢٣ طوبة سنة ٥٣٦ قبطية).^{٥٥}

ألف الشافعي كتبا كثيرة، بعضها كتبه بنفسه وقرأه على الناس أو قرؤه عليه، وبعضها أملاه إملاء، وإحصاء هذه الكتب عسير، وقد فقد كثير منها. ألف في مكة، وألف في بغداد، وألف في مصر. والذي في أيدي العلماء من كتبه الان ما ألفه في مصر، وهو كتاب الام الذي جمع فيه الربيع بعض كتب الشافعي، وسماه بهذا الاسم، بعد أن سمع منه هذه الكتب، وما فاته سماعه بين ذلك، وما وجدته بخط الشافعي ولم يسمعه بينه أيضا، كما يعلم ذلك أهل العلم ممن يقرؤون كتاب الام. وكتاب اختلاف الحديث وقد طبع بمطبعة بولاق بحاشية الجزء

السابع من الام، وكتاب الرسالة.^{٥٦}

^{٥٥} الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان، الرسالة، (مصر: مكتبة الحلبي، ١٩٤٠)، ٧.

^{٥٦} الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان، الرسالة، ٩.

بعض المسلمين الإندونيسيين ، بالتأكيد أغلبيتنا ليست غريبة على الإمام الشافعي . هو مؤسس المدرسة الشافعية . تم تبني هذه المدرسة إلى حد كبير في إندونيسيا ، وربما حتى الأغلبية في إندونيسيا .

حضور الولي هو شرط عند الجمهور غير الحنفية، فلا يصح الزواج إلا بولي، لقوله تعالى: {فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن} [البقرة: ٢٣٢ / ٢] قال الشافعي: هي أصح آية في اعتبار الولي، وإلا لما كان لعضله معنى.^{٥٧} ومع ذلك ، إذا كانت ولي النسب من المرأة قد وكل ولايته، فكيف يكون الحكم لحضور ولي النسب عند عقد النكاح؟ في العديد من فقه المذهب الشافعية لا يوجد الكثير مما يفسر الحكم لحضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح. حتى النص الحالي لا يمكن فهمه بوضوح حول وجود ولي النسب. يجب أن يكون هناك فهم ناضج بدرجة كافية للتكه الموجود في بعض كتبه. ولذلك ، فإن الباحثة سوف يناقش بدقة كيف أن الحكم لحضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح عند المذهب الشافعي .

وفي كتاب كفاية الأخيار الذي ألف الإمام تقي الدين الحصري، يذكر البيان كما ذلك:
(فرع) يشترط في صحة عقد النكاح حضور أربع : ولي وزوج وشاهدي عدل ويجوز أن يوكل الولي والزوج، فلو وكل الولي والزوج، أو أحدهما، أو حضر الولي ووكيله، وعقد الوكيل، لم يصح النكاح لأن الوكيل نائب الولي، والله أعلم.^{٥٨}

^{٥٧} Wahbah Az-Zuhaili, *Fiqh Islam Wa Adillatuhu* ٩, ٨٣.

^{٥٨} Imam Taqiyyudin Abubakar bin Muhammad Al-Hushaini, *Kitāyatul Akhyâr* ١, (Surabaya: Bina Iman, ٢٠٠٥), ٥١.

من خلال ما قاله الإمام الحصري أعلاه ، يفهم أن الزواج يمكن اعتباره صحيحاً إذا حضره الولي والزوج والشاهدين العادلين ، وإذا كان الولي الذي وكل ولايته إلى الشخص الآخر للتنفيذ عقد النكاح، فإن الولي موجود أيضاً في ذلك المجلس فيعتبر الزواج باطلاً. وبناءً على هذا النص ، يُطلب من الولي مغادرة مجلس عقد النكاح إذا كان قد وكل ولايته إلى أمير الزواج أو شخص آخر يعتبر مؤهلاً.

عن حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح يُبحث أيضاً في كتاب نهاية الزين:

وَلَا يَحْضُرُهُ مُتَعَيِّنٌ لِلْوَلَايَةِ فَلَوْ وَكَّلَ الْأَبُ أَوْ الْأَخَ الْمُنْفَرِدَ فِي النِّكَاحِ وَحَضَرَ مَعَ الْآخَرِ لَمْ يَصَحِّ لِأَنَّهُ وَلِيٌّ عَاقِدٌ فَلَا يَكُونُ شَاهِدًا^{٥٩}

يذكر أيضاً في الكتاب الآخر بأوضح الأدب مماثلة:

فلو وكل الاب أو الاخ المنفرد في النكاح وحضر مع الآخر لم يصح لانه ولي عاقد فلا يكون شاهداً. ومن ثم لو شهد أخوان من ثلاثة وعقد الثالث بغير وكالة من أحدهما صح، وإلا فلا.^{٦٠}

لم يكن الشيخ نواوي هو الوحيد الذي شرح ذلك. كما أعرب بعض العلماء الشافعيين مثل الإمام زكريا الأنصاري وسليمان الجمل وزين الدين المليباري وبوجيرامي عن نفس الشيء في كتبهم.

^{٥٩} محمد بن عمر نووي، نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، (بيروت: دار الفكر)، ٣٠٦.

^{٦٠} أبو بكر عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي، إعانة الطالبين ٣، (دار الفكر: ١٩٩٧)، ٣٤٤.

الباب الثالث

منهج البحث

في كتابة البحث العلمي، يكون منهج البحث دوراً مهماً للغاية لأن له العديد من الوظائف و الخطوات، من بين الأمور الأخرى لزيادة قدرة العلماء على إجراء البحوث بأفضل الشكل أو أكمل الشكل، وأكبر توفير إمكانيات للبحث عن الأشياء التي لم تعرف بعد، وبالتالي فإن طريقة البحث هي عنصر يجب أن يكون موجوداً على الإطلاق في البحث والتطوير للعلوم. المنهج هو طريقة يعمل بها الباحثة في جمع بيانات البحث. و البحث هو الجهد والمحاولة إلى طلب المعارف الجديدة بطريقة الإجراء المنهجي بالبيانات.^{٦١} لذلك يستخدم الباحثة طريقة البحث على النحو التالي:

^{٦١} Soerjono soekanto, *Pengantar penelitian hukum*, (Jakarta: Penerbit Universitas Indonesia, ١٩٨٦), hal ٧.

أ. نوع البحث

النوع من هذا البحث هو بحث تجريبي (البحث الميداني)، أي البيانات المأخوذة من مصادر البيانات الأولية أو المصادر الأولى في هذا المجال.^{٦٢} بمعنى آخر، يعني نوع من البحث الميداني، لأن البيانات التي تتم جمعها تكون في شكل كلمات وسلوك وأيضًا الظروف التي تحدث في مجال البحث. تم تنفيذ هذا العمل الميداني في قرية سوجي بمدينة كرسيك من خلال سماع آراء أمير الزواج (penghulu) في مكتب الشؤون الدينية بمنطقة مانيار حيث تم إدراج قرية سوجي في منطقة مانيار، والمشايخ/رجال الدين في القرية فيما يتعلق بمشكلة حضور ولي السب موكلا عند عقد النكاح.

ب. نهج البحث

طريقة المنهج المستخدمة في هذه الدراسة هي نهج نوعي. عند بودغان وتايلور شرحا أن البحث النوعي هو أحد الإجراءات البحثية الذي ينتج بيانات وصفية في شكل الخطاب أو الكتابة وسلوك الأشخاص الذين تمت ملاحظتهم. البحث النوعي هو البحث الذي يحل المشاكل باستخدام البيانات التجريبية. في هذه الحالة، أجريت الباحثة المقابلات مع المخبرين، من أمير الزواج (penghulu) والمشايخ في قرية سوجي.

^{٦٢} Burhan Bungin, *Metodologi Penelitian Sosial Dan Ekonomi*, (Jakarta: Prenada Media, ٢٠١٣), hal ١٢٨.

ت. موقع البحث

يقع موقع هذا البحث في قرية سوجي بمدينة كرسيك، عن طريق الاستيلاء على أمير الزواج (penghulu) والمشايخ في قرية سوجي الذين سيتم مقابلتهم أو طلب المعلومات فيما يتعلق بحكم حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح.

ث. مصادر البيانات

في هذه البحث، استخدمت الباحثة اثنين من مصادر البيانات وهما البيانات الأولية أو الأساسية والبيانات الثانوية.

أ. البيانات الأولية هي البيانات التي تتم الحصول عليها مباشرة من المصادر المتعلقة بالمشكلة التي ستتم مناقشتها. تم الحصول على مصادر البيانات مباشرة من الميدان عن طريق إجراء المقابلات مع أمير الزواج (penghulu) والمشايخ في قرية سوجي.

ب. البيانات الثانوية هي البيانات التي تتم الحصول عليها من الكتب كمصادر بيانات إضافية للبيانات الأولية. مصادر البيانات الثانوية لهذا البحث هي البيانات التي تتم الحصول عليها عن طريق إجراء مراجعات الأدب مثل كتب العلمية ونتائج البحوث وغير ذلك. مصدر الكتاب الذي يصبح مصدر البيانات الثانوي هو كتب فقه الشافعية حول ولي النكاح، توكيل ولي النكاح، وحكم حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح وكذلك القرآن والحديث.

ج. طريقة جمع البيانات

أ. مقابلة

المقابلة المباشرة في جمع الحقائق الاجتماعية كمادة للدراسات القانونية التجريبية. المقابلة هي عملية لحصول المعلومات من أغراض البحث عن طريق السؤال والجواب.^{٦٣} وتتم المقابلة مباشرة حيث يتم ترتيب جميع الأسئلة بشكل منتظم وواضح وموجه. تهدف هذه المقابلة المباشرة لحصول المعلومات الصحيحة والدقيقة من مصدر محدد مسبقاً. في المقابلة، جميع المعلومات التي تم الحصول عليها حول ما هو المطلوب يتم تسجيلها بشكل صحيح. ومن خلال مقابلة الباحثة حصلت على المعلومات الشفهية من أجل تحقيق الأهداف المختصة فيما يتعلق بأراء أمير الزواج (penghulu) والمشايخ في قرية سوجي حول تطبيق حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح.

ب. دراسة الوثائق

تقنية التوثيق هي تقنية لجمع البيانات في شكل مصادر البيانات المكتوبة أو الصور. المصادر المكتوبة أو الصور في شكل وثائق رسمية، وكتب، ومجلات، ومحفوظات، ومستندات شخصية وصور متعلقة بمشكلة البحث. حررت للحصول على وفهم المفاهيم والنظريات وكذلك حكم حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح بالنظر إلى فقه الشافعية.

^{٦٣} Burhan Bungin, *Metodologi Penelitian Sosial Dan Ekonomi*, ١٣٣.

ح. أسلوب تحليل البيانات

المراحل في تحليل البيانات هي:

أ. فحص البيانات

من أجل اكتمال هذا البحث، تعد عملية التحرير ضرورية للغاية في تقليل البيانات التي لا تتفق مع موضوع هذه الدراسة، وهي آراء أمير الزواج (penghulu) والمشايخ في قرية سوجي فيما يتعلق بحكم حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح بالنظر إلى فقه الشافعية. ثم تحتاج الباحثة إلى القيام بالتحرير في معالجة البيانات.

ب. تقسيم

من أجل أن يكون هذا البحث أكثر الانتظام، تم تقسيم بيانات المقابلة وفقًا لفئات معينة، وهي تستند إلى أسئلة في مشكلة البحث المتعلقة بما آراء أمير الزواج (penghulu) والمشايخ في قرية سوجي فيما يتعلق بحكم حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح، وما السبب في ذلك أيضًا أي الأساس القانوني وراء آرائهم، بحيث تحتوي البيانات التي تم الحصول عليها في الواقع على المعلومات المطلوبة في هذا البحث.

ت. تحقيق

يتم التحقق مرة أخرى من البيانات التي تم جمعها لمعرفة صحة البيانات سواء كانت صحيحة حقًا ووفقًا لما توقعها الباحثة. يتم هذا التحقق من خلال الاستماع وإعادة مطابقة نتائج المقابلات التي أجريت مع أمير الزواج (penghulu) والمشايخ في قرية سوجي السابقة في شكل التسجيل مع كتابة نتائج مقابلة الباحثة أثناء المقابلة. إضافة إلى ذلك، بالنسبة

للبيانات، تتحقق الباحثة من ذلك عن طريق التثليث، يعني تطابق نتائج المقابلات من المخبر الواحد مع آراء المخبر الآخر، بحيث يمكن الانتهاء منه بالتناسب.

ث. تحليل

تحليل البيانات هو عملية التنظيم وفرز البيانات في الأنماط والفئات والوحدات الأساسية لوصف بحيث يمكن العثور على الموضوعات ويمكن صياغة فرضيات العمل. لذلك في تحليل البيانات يهدف إلى تنظيم البيانات الذي تم الحصول عليها. بعد جمع البيانات من الحقل باستخدام طرق جمع البيانات الموضحة أعلاه، ستقوم الباحثة بإدارة وتحليل البيانات باستخدام النظر من فقه الشافعية.

ج. استنتاج

الاستنتاج هو نتيجة عملية البحث. بعد الخطوات المذكورة أعلاه، فإن الخطوة الأخيرة هي أن نستنتج من تحليل البيانات لإتقان هذا البحث، بحيث يجب على مشكلة البحث المتعلقة بتطبيق حضور ولي النسب بعد أن يوكل ولايته عند عقد النكاح بالنظر إلى فقه الشافعية. لذا، يهدف هذا الفصل إلى اكتساب معرفة واسعة وخاصة للباحثين وقرائه.

الباب الرابع

مناقشة البحث

أ. النبذة عن قرية سوجي

١. النظرة العامة على القرية^{٦٤}

الحالة الجغرافية، تقع قرية سوجي بين سبع قرى، وهي:

الشمال : قرية فوغاغان وقرية سوكاموليا، منطقة مانيار

الشرق : قرية سوكاموليا، منطقة مانيار

الجنوب : قرية دهان ريجو وقرية كيمبانجان، منطقة كيوماس

الغرب : قرية تيبالو وقرية بانجارساري، منطقة منيار

أما مساحة قرية سوجي ٣٨٩,٥٢٢ هكتارًا مع تضاريس ارتفاع قرية سوجي في شكل

سهل المتوسط والجبال على الارتفاع حوالي ٦٧٤ مترًا فوق مستوى سطح البحر. أكبر

^{٦٤} RPJMDDES ٢٠١٩.

الهطول للأمطار حدث في نوفمبر إلى فبراير وهو أعلى المعدل لهطول الأمطار خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٩.

وأما إداريا، تقع قرية سوجي في منطقة منيار بمدينة كرسيك مع الموقع الذي يحدد في أراضي القرى المجاورة. تبلغ المسافة من قرية سوجي إلى المنطقة هي خمسة كيلومترات ويمكن الوصول إليها حوالي خمسة عشر دقيقة. في حين أن المسافة إلى العاصمة هي سبعة كيلومترات ويمكن الوصول إليها حوالي عشرين دقيقة.

قرية سوجي هي إحدى القرية من خمس قرى في منطقة منيار التي تدخل في تطوير المخطط لمدينة كرسيك، وهي مزينة بحقول الأرز وتلال الحجر الجيري. يمتد طريق الحصى بين سورابايا ومانيار، عبره طريق ريجنسي، مرتبط بطريق مرصوف يربط بين القرى الأخرى. تنقسم قرية سوجي إلى أربع قرى، هي كراجان وفندوكوه وبوندوك بيرتا وبوكيت رينجيت، وتتألف من خمسة وعشرين RW ومائة وسبعة وثلاثون RT.

واستنادًا إلى البيانات الإدارية لحكومة قرية سوجي في عام ٢٠١٩، يبلغ إجمالي عدد سكان قرية سوجي: ١٨١٧٢ شخصًا يتألفون من الرجال: ٩٢٢١ شخصًا ومن النساء: ٨,٩٥١ شخصًا مع جملة بطاقة العائلة: ٤,٧٤٨ بالتفصيل من الرجال: ٤,٤١٣ عائلة وأما النساء: ٤٣٥.

ومن تلك جملة السكان، هناك ثلاثة مخبرين الذين هم المشايخ/رجال الدين في قرية سوجي، في حين أن أميران الزواج من منطقة مانيار التي تضم قرية سوجي فيها.

الهيكل التنظيمي لقرية سوجي هو كما يلي:

الجدول الأول: الهيكل التنظيمي لقرية سوجي

النمرة	الإسم	الموقف
١.	أحمد ريزال	رئيس القرية
٢.	محمد مفتاح	أمين القرية
٣.	أناغ فتح الرازي	رئيس قطاع الحكومة
٤.	نصفه المولدة	رئيس الشؤون الإدارية والعامة
٥.	رزا عين الحياة	رئيس الشؤون المالية
٦.	خير الصبر	رئيس التخطيط المالي
٧.	مثبت	رئيس شؤون الرفاه العام
٨.	أحمد حلمي أفاندي	رئيس الخدمة
٩.	سوهاريانتو	رئيس قرية سوجي الكران

٢. الظروف الدينية

كان ستة أديان معترفا بها في إندونيسيا، ولكن بناءً على الدراسات القروية في نهاية

عام ٢٠١٩، فإن الدين الأكثر انتشارًا في قرية سوجي هو الإسلام. بصرف النظر عن نصير

غير الإسلام يلتزم أكثرهم الذين يعيشون في ريجنسي قرية سوجي.

الجدول الثاني: نسبة المئوية الدينية

النمرة	الدين	الجملة
١.	الإسلام	١٧,٧٤٨ أشخاص
٢.	المسيحية البروتستانتية	٦٥ أشخاص
٣.	الكاثوليكي	٣٠١ أشخاص
٤.	الهندوسية	٤٦ أشخاص
٥.	البوذية	١١ أشخاص
٦.	تابع الإتيقان	١ أشخاص
المجموع:		١٨,١٧٢ أشخاص

من الجدول بنسبة المئوية للدين، يهيمن الإسلام على مجتمع قرية سوجي، لذلك فإن البحث في مشكلة حضور الولي النسب في مجلس عقد النكاح الذي قد وكل ولايته للباحثة هو أمر مهم لأنه مرتبط بصلاحية عقد النكاح في الإسلام.

حياة المجتمع بقرية سوجي مازالت تعلق بالجو الدينية، وهناك حالياً المتطورة من المدارس أو المعاهد كمثال معهد منبع الصالحين، معهد دار التقوى، معهد روضة المتعلمين، المدارس الإسلامية لتحفيظ القرآن الكريم وتربية الدينية الابتدائية، والثانوية، والعالية وكذلك الجامعة. والتفاعل الاجتماعي للشعب هو متناغم للغاية، مع بعضها البعض يحترم كل منهم الآخر وذلك لخلق البيئة المواطنة والأمنة والسلامية من خلال الحفاظ على قيم التعاون المتبادل في بناء.

٣. الظروف التعليمية

التعليم هو شيء مهم في النهوض بمستوى الموارد البشرية الذي يمكن أن يكون له تأثير طويل الأجل على تحسين الاقتصاد. مع مستوى تعليمي عال سيعزز مستوى المهارات المجتمعية التي بدورها ستشجع نمو مهارات تنظيم المشاريع والوظائف الجديدة، بحيث تساعد البرامج الحكومية في التخفيف من البطالة والفقر.

عند النظر من عدد مستويات التعليم، يمكن تقسيم سكان قرية سوجي إلى عشر مجموعات، وهي: أولاً، عدد السكان غير المتعلمين/لم يتعلموا هو ٣٩٩٨ شخصاً. ثانياً، هناك ١٥٤٢ شخصاً لم يتخرجوا من المدرسة الابتدائية. ثالثاً، يوجد ٢٤٢٤ من التخرج في المدارس الابتدائية أو ما يعادلها. رابعاً، المجموعة التي تخرجت في المدرسة الإعدادية تساوي ١٩٤٥ شخصاً. خامساً، تخرجت المجموعة من معادل ثانوي ٥,٧٠٢ شخصاً. سادساً، مجموعة دبلوم ٣/٢/١ يبلغ عددهم ٣٧٨ شخصاً. سابعاً، مجموعة البكالوريوس عددهم ٢٧ شخصاً. ثامناً، يبلغ عدد شرائح الطبقة الأولى/الدبلوم الرابع ٢,٢٠٥ شخصاً. تاسعاً، الطبقة الثانية مجموعة عددهم ٩١ شخصاً. عاشراً، المجموعة في الطبقة الثالثة التي تصل إلى ٤ أشخاص.

الجدول الثالث: النسبة المئوية للتعليم

الجملة	التعليم	النمرة
٣,٩٩٨ أشخاص	لم يتعلم/لا يتعلم في المدرسة	١.
١,٥٤٢ أشخاص	لم ينتهي من المدرسة الابتدائية	٢.
٢,٢٤٤ أشخاص	متخرج في المدرسة الابتدائية	٣.

٤.	متخرج في المدرسة الثانوية	١,٩٤٥ أشخاص
٥.	متخرج في المدرسة العالية	٥,٧٠٢ أشخاص
٦.	الدبلوم ٣/٢/١	٣٧٨ أشخاص
٧.	البكالوريوس	٢٧ أشخاص
٨.	الطبقة ١/الدبلوم ١	٢,٢٠٥ أشخاص
٩.	الطبقة ٢	٩١ أشخاص
١٠.	الطبقة ٣	٤ أشخاص
المجموع:		٢,٢٠٥ أشخاص

وأما التعليم في قرية سوجي جيد جداً، لأنه مدعوم من قبل العديد من المؤسسات التعليمية، سواء المؤسسات العامة أو المعاهد الموجودة داخل قرية سوجي. بحيث يسهل على المجتمع للحصول على التعليم المناسب وكذلك يجعل المجتمع أن يدرك أهمية التعليم.

ب. عروض البيانات وتحليلها

١. آراء أمير الزواج و المشايخ بقرية سوجي عن مشكلة حضور ولي النسب موكلاً في إجراء عقد النكاح

تم شرح تطبيق حضور ولي النسب الذي يوكل ولايته في عقد النكاح بقرية سوجي بمنطقة مانيار بمدينة كريسيك، في خلفية البحث بطريقة موجزة ألا وهو الآراء المختلفة بين أمير الزواج منطقة مانيار والمشايخ/رجال الدين في قرية سوجي، الذين هم أحياناً يكونون وكلاء من الولي. ومن بعض آرائهم يسمحون الولي بالبقاء في مجلس عقد النكاح وبعضهم يراون أن يمنعوا حضور الولي فعليه ترك مجلس عقد النكاح، لأنه إذا بقي/ثبت في المجلس سوف يكون الولي شاهداً، فإن يكون الولي شهيداً في عقد النكاح سيجعل النكاح باطلاً

ولاعًا لأنه في فقه مذهب الشافعي قد ظهر إن كان الولي الذي قد وُكِّلَ ولايته فلا يكون شاهداً.

كخطوة للحصول على الإجابة من مشكلة البحث، وهي تطبيق حضور ولي النسب بعد أن يوَكَّل ولايته عند عقد النكاح في قرية سوجي، أجريت الباحثة من المقابلات مع أميرين الزواج (penghulu) في مكتب الشؤون الدينية بمنطقة مانيار، أحدهما كرئيس مكتب الشؤون الدينية وثلاثة من المشايخ/رجال الدين في قرية سوجي. أجريت هذه المقابلة من أجلهم لأن في التطبيقات العملية هم الذين حصلوا على توكل الولي في النكاح. أُجريت المقابلة الأولى مع الأستاذ فاتح بوظيفة أمير الزواج وكذلك كرئيس مكتب الشؤون الدينية بمنطقة مانيار بشأن تطبيق حضور ولي النسب بعد أن يوَكَّل ولايته عند مجلس عقد النكاح.

“Praktik akad nikah di Desa Suci itu ya lebih banyak yang mentaukikan perwaliannya karena sebab yang berbeda-beda, dan menurut saya jika ada wali dari mempelai wanita mentaukikan perwaliannya kepada saya maka setelah itu saya suruh untuk keluar karena wali tersebut tidak boleh ikut menyaksikan akad nikah tersebut, kan sudah jelas dalam madzhab syafi'i kifayatul akhyar itu jika wali hadir di majlis itu tidak boleh, karena wali yang telah mentaukikan itu tidak boleh menjadi saksi dan bisa menjadikan pernikahan batal, ya walaupun sudah ada dua saksi disana akan tetapi itukan jumlah minimal, jadi tidak memungkiri bahwa orang lain yang hadir di majlis akad nikah tersebut bisa juga jadi saksi karena ikut menyaksikan”.^{٦٥}

ترجمة الباحثة: "إن تطبيق عقد النكاح في قرية سوجي أكثر مجتمعها قد وكلوا ولايتهم

بأسباب مختلفة، وفي رأيي إذا كان هناك الولي للعروس يوكل لي ولايته، ثم أخبرته أن يغادر

^{٦٥} المقابلة مع الأستاذ فاتح (مكتب الشؤون الدينية مانيار: ٤ فبراير ٢٠٢٠).

من المجلس لأن الولي لا يجوز أن يشارك في مشاهدة عقد النكاح. من الواضح في كتب مذهب الشافعي يعني كفاية الأخيار يشرح إن كان الولي (الموكّل) حاضراً في مجلس عقد النكاح هو لا يجوز، لأن حرموا ذلك ألا يكون شاهداً ويمكن أن يجعل الزواج باطلاً ولاغاً، على الرغم من وجود شاهدين هناك ولكن ذلك أقل الجملة، لذلك لا ينكر وجود الأشخاص الآخرين الذين حضروا في مجلس عقد النكاح يمكن أن يكون أيضاً شاهداً لأنهم شهدوا".

من الرأي الذي ألقاه الأستاذ فاتح، فقد منع حضور الولي في مجلس إجراء عقد النكاح الذي وكّل الولاية على الوكيل، لأن الولي لم يُسمح بأن يكون شاهداً وإذا كان الولي حاضراً في عقد النكاح فالولي أيضاً يشاهد عقد النكاح ولكن حكمه في الفقه إن كان الولي شاهداً سيُطل النكاح.

أجريت المقابلة الثانية مع الأستاذ فتح بوظيفته كأمرير الزواج في مكتب الشؤون الدينية.

نتيجة المقابلة هي على النحو التالي:

"Pernikahan di desa Suci itu biasanya ditaukikan, sekitar ٧٥% yang mewakilkan perwaliannya kepada orang lain kebanyakan karena faktor tidak mampu, sisanya ya dilakukan sendiri. Tapi terkadang ya diserahkan kepada penghulu ada juga yang diserahkan kepada para kiai. Dan menurut pendapat saya wali nasab setelah menyerahkan perwaliannya ke orang lain ya boleh-boleh saja hadir di majlis asalkan tidak menjadi saksi dalam artian disana sudah ada dua saksi yang hadir, kan itu hadisnya yang melarang wali untuk jadi saksi tapi kalau hadir disitu ya tidak apa-apa kan kasihan kalau walinya disuruh keluar majlis, nanti tidak bisa menyaksikan akad pernikahan dari anaknya sendiri dan namanya orangtua itu ya pasti pengen mengetahui proses akad nikah dari anaknya secara langsung. Jadi untuk menghindari wali tersebut menjadi saksi ya lebih afdholnya sebelum pelaksanaan akad nikah itu ya

ditentukan dulu saksinya untuk meyakinkan dan agar saksi tersebut memperhatikan betul-betul masa proses akad nikah".^{٦٦}

ترجمة الباحثة: "كان تنفيذ النكاح في قرية سوجي عادة تُنفذ بتوكيل الولي، حوالي ٧٥ ٪ يوكل الولي الولاية على أشخاص آخرين في الغالب بسبب عدم القدرة، ويتم الباقي وحده. لكن في بعض الأحيان يوكل الولي للأمير الزواج، ويتم إعطاء البعض للمشايخ أو رجال الدين. وفي رأيي، ولي النسب الذي قد وكل ولايته لشخص آخر على جواز حضوره في المجلس مع أنه ليس شاهداً بمعنى أن هناك وجود الشاهدين الحاضرين. هناك الحديث يمنع الولي موكلًا لحضور مجلس عقد النكاح إن كان وظيفته شاهداً بل إن كان حضوره لأجل حضور مجلس عقد النكاح فلا بأس به فيشعر بالأسف للولي لأن أمر للخروج من المجلس، فلن يتمكن لاحقاً من مشاهدة عقد زواج بنته، وسيريد الولي بالتأكد أن يعرف عملية عقد النكاح من بنته مباشرة. لذا، حتى لا يكون الولي شاهداً، فلافضل يعني من ذي قبل تنفيذ عقد النكاح، يفضل أن يكون الشاهد متعينا قبل العقد بأن الشاهد سوف يولي عن كتيب عملية عقد النكاح.

في رأي الأستاذ فتح بوظيفته كأمير الزواج لمكتب الشؤون الدينية بمنطقة مانيار، هناك الدليل، يكون الولي الذي وكل ولايته على الوكيل في عقد النكاح صحيحاً أو مسموحاً إذا كان الولي غير شاهداً، لأنه في تطبيق عقد النكاح العاصر كثير من الحاضرين لذا لا يجعل الوصي شاهداً. على هذا الأساس، سمح بحضور الولي لأنه في جوهره لا يمكن أن يكون

^{٦٦}المقابلة مع الأستاذ فتح (مكتب الشؤون الدينية مانيار: ٤ فبراير ٢٠٢٠).

شاهدًا لأن كلاهما كان جزءًا من أركان الزواج ، لذلك إذا كان الولي أيضًا شاهدًا، فقد يجعل النكاح غير صحيح.

أُجريت المقابلة الثالثة مع رجل الدين يعني الأستاذ مثبت، حيث كان أحد رجال الدين في قرية سوجي وكان شريكًا للزواج (mudin nikah) في تلك القرية. نتائج المقابلة هي على النحو التالي:

“sekitar ٥٠% lebih masyarakat disini mentaukikan perwaliannya saat akad nikah karena wali tersebut menganggap dirinya tidak mampu sehingga perwaliannya diberikan kepada orang yang dianggap mampu, dan menurut saya jika sudah ditaukikan maka wali tersebut harus keluar atau menjauh dari majlis sekiranya ya tidak terlihat di dalam majlis akad nikah tersebut, karena jika wali tersebut telah mentaukikan kepada saya atau orang lain berarti wali tersebut sudah menyerahkan haknya dan kepercayannya kepada wakil, maka jika wali tersebut masih berada di majlis lalu untuk apa wali tersebut mewakilkan perwaliannya dan disisi lain wali tersebut juga tidak boleh ikut menyaksikan akad nikah tetapi mengenai dalilnya saya tidak hafal”.^{٦٧}

ترجمة الباحثة: "حوالي ٥٠ ٪ من المجتمع هنا يوكلون ولايتهم خلال عقد النكاح لأن الولي يعتبر نفسه غير قادر، وبالتالي يتم إعطاء الولاية للأشخاص الذين يعتبرون قادرين عن تنفيذ عقد النكاح. وفي رأيي إذا تم توكيله فيجب على الولي مغادرة أو يبعد عن المجلس إذا لم يتم رؤيته في مجلس عقد النكاح، لأن إذا وكل الولي إلينا أو لشخص آخر فهذا يعني أن الولي قد تنازل عن حقوقه ويوكل إلى الوكيل، ثم إذا كان الولي ما زال في المجلس فلأي شيء للوي وكل ولايته وبجانب الآخر لا يجوز أن يشارك الولي ليشاهد عقد النكاح، ولكن عن الدليل لم أحفظه".

^{٦٧} المقابلة مع الأستاذ مثبت (قرية سوجي: ٨ فبراير ٢٠٢٠).

من نتيجة تلك المقابلة شرح أنه منع حضور ولي النسب في مجلس عقد النكاح بعد وكل ولايته لأنه قد وثق وأعطى كامل الحقوق إلى الوكيل لتنفيذ عقد النكاح حتى لا يكون الولي حاضراً، ومن ناحية أخرى قد لا يكون الولي أن يشاهد لكي لا يكون شاهداً.

أُجريت المقابلة الرابعة مع الشيخ الحاج زين العارفين الذي كان أحد من المشايخ/رجال الدين في قرية سوجي، وهو أحياناً من الذي طلب المجتمع به أن يعمل كوكيل الولي الذي وكل ولايته. وأما النتيجة منها هي على النحو التالي:

“kalau pernikahan di Desa Suci ya kebanyakan ditaukikan, karena kebanyakan wali dari mempelai wanita menganggap akad pernikahan itu harus diucapkan dengan bahasa arab dan wali tersebut tidak mampu atau tidak bisa mengucapkannya, padahal sebenarnya tidak seperti itu. Dan setelah wali mentaukikan perwaliannya itu maka wali harus keluar dari majlis karena tidak boleh menjadi saksi dalam akad nikah tersebut dan biasanya saya suruh wali (muwakkil) untuk menjauh atau keluar majlis, memang dari pihak KUA hanya meminta dua orang untuk dicantumkan, akan tetapi yang hadir di majlis tersebut banyak dan ikut menyaksikannya juga bisa disebut syahid, begitu pula wali yang hadir setelah mentaukikan perwaliannya. Sehingga andaikan dua saksi tersebut tidak memenuhi syarat sebagai syahid karena beberapa hal maka tidak semerta-merta menjadikan pernikahan tersebut tidak sah karena orang lain yang hadir pada majlis itu bisa juga menjadi saksi tanpa harus dicatatkan dalam dokumen KUA (Kantor Urusan Agama)”^{٦٨}

ترجمة الباحثة: "بالنسبة الزواج في قرية سوجي، فإن معظمه بتوكيل الولي لأن معظم أولياء من العروس يعتبرون أن عقد النكاح يلزم باللغة العربية وأن الولي غير قادر على نطقه، وحين أنه في الحقيقة ليس هكذا. وبعد وكل الولي ولايته فيجب للولي أن يخرج من المجلس لأنه لا يجوز أن يكون شهوداً في عقد النكاح وعادةً ما أخبرت للولي (الموكّل) بالبقاء بعيداً

^{٦٨} المقابلة مع الشيخ الحاج زين العارفين (قرية سوجي: ٦ فبراير ٢٠٢٠).

أو مغادرة المجلس، إما من موظف مكتب الشؤون الدينية لم يطلب سوى شخصين مدرجين في القائمة، بل يوجد كثير من الحاضرين في المجلس وهم يشاهدون، ويمكن أيضاً تسميتهم شاهداً، وكذلك الولي الذي يحضر بعد وكل ولايته. لذلك إذا لم يكن الشاهدان مؤهلين كشهداء لعدة أسباب، فإن هذا لا يجعل الزواج باطلاً مباشرة لأن الآخرين الموجودين في المجلس يمكن أن يكونوا شهوداً أيضاً دون الحاجة إلى تسجيلهم في المستند لمكتب الشؤون الدينية".

تظهر النتيجة من تلك المقابلة أن الشيخ الحاج زين العارفين يمنع الولي من حضور مجلس عقد النكاح الذي أعطى/وكل ولايتهم لأشخاص آخرين (الوكيل) عن طريق مطالبة الولي بمغادرة المجلس أو الابتعاد عنه.

أجريت المقابلة الخامسة مع الشيخ الحاج حميدي الجزري، وهو كأحد المشايخ/رجال الدين في قرية سوجي وغالباً يطلب منه المجتمع المحيط به أن يكون وكيلاً للولي الذي وكل ولايته. أما نتيجة المقابلة هي كما يلي:

"kebanyakan di Desa ini ya mentaukilkan perwaliannya untuk melangsungkan akad nikah karena yang bersangkutan tidak mengerti cara mengijabkan, ada pula yang sebab mencari barokah kepada para kiai dan biasanya yang tidak mentaukilkan perwaliannya itu orang perumahan. Mengenai hadirnya wali nasab dalam majlis akad nikah setelah mentaukilkan perwaliannya tersebut menurut saya boleh, karena dalam fiqih madzhab syafi'i itu selagi yang hadir itu orang nya banyak (lebih dari empat orang) sehingga tidak menjadikan muwakkil tersebut menjadi syahid, akan tetapi perlu digaris bawahi ada sebagian yang beranggapan melarang hadirnya wali dalam majlis

akad nikah setelah mentaukilkan perwaliannya untuk ikhtiyat agar wali tidak menjadi saksi".^{٦٩}

ترجمة الباحثة: "معظم المجتمع في هذه القرية يعني يوكلون ولايتهم لتنفيذ عقد النكاح لأنهم لا يفهمون كيفية التقديم، وهناك أيضًا سبب آخر يعني لطلب البركة على المشايخ وعادةً ما يكون أولئك الذين لا يوكلون الولاية من الأشخاص الذين يسكنون في ريجنسي. وفيما يتعلق بحضور أولياء النسب في مجلس عقد النكاح بعد إعطاء ولايته، أعتقد أنه يجوز لأن في فقه مذهب الشافعي بشرط وجود الكثير من الناس (أكثر من أربعة أشخاص) لذلك لا يجعل الموكل يصبح شهيداً، لكن يجب التأكيد عليه كان بعض الأشخاص يعتقد ليحظر على الولي في حضور عقد النكاح بعد توكيل الولاية لاختياط حتى لا يصبح الولي شاهداً". وأظهرت نتيجة هذه المقابلة الخامسة أنه سمح بحضور ولي النسب في مجلس عقد النكاح بعد أن يوكل ولايتهم بشرط أن يكون هناك أكثر من أربعة أشخاص في المجلس.

الجدول الرابع: آراء أمير الزواج والمشايخ/رجال الدين عن حكم حضور ولي النسب في إجراء عقد النكاح بعد أن يوكل ولايته

اللمرة	المخبر	نتائج المقابلة
١.	الأستاذ فاتح	يحظر بحضور ولي النسب لأن إذا يشاهد الولي عقد النكاح فإنه سيسبب في النكاح غير شرعي.
٢.	الأستاذ فتح	يسمح بحضور ولي النسب بالشرط لا يكون شاهداً.
٣.	الأستاذ مثبت	يحظر حضور ولي النسب لأنه لا يُسمح لهم بأن يكونوا شهوداً (المشاركة في مشاهدة عقد الزواج) وإذا كان الولي

^{٦٩}المقابلة مع الشيخ الحاج حميدي جزري (قرية سوجي: ٦ فبراير ٢٠٢٠).

		مُصادقًا عليه للآخرين يعني أن تثق بالوكيل فلا يُحتاج هناك لحضور الموكل في مجلس عقد النكاح.
٤.	الشيخ الحاج زين العارفين	يحظر حضور ولي النسب لأنه يخشون المشاهدة في إجراء عقد النكاح.
٥.	الشيخ الحاج حميدي جزري	يسمح بحضور ولي النسب إذا كان في مجلس عقد النكاح أكثر من أربعة أشخاص.

بناءً على المقابلات التي أجريت مع خمسة مخبرين، وهم أميرين الزواج في مكتب الشؤون الدينية بمنطقة منيار وثلاثة من المشايخ/رجال الدين في قرية سوجي فيما يتعلق بحكم حضور ولي النسب في مجلس تنفيذ عقد النكاح بعد إعطاء الولاية، هناك اختلافات يحظره البعض والبعض الآخر يسمح له.

ومن النتائج الإجمالية للمقابلة، كان الرأي حول حظر حضور ولي النسب في مجلس تنفيذ عقد النكاح بعد أن يوكل ولايته متفوقاً ومتكرراً أكثر من السماح بحضور ولي النسب كالموكل في مجلس تنفيذ عقد النكاح. ومن بين خمسة المخبرين، ذكر أحد المخبرين مصدر القانون، وهو بالتحديد من كفاية الخيار، اثنان منهم لم يحفظا اقتراحاته، في حين ذكر الاثنان الآخران بشكل عام أنهما وفقاً لفقه مذهب الشافعي.

٢. نظر فقه الشافعية عن آراء أمير الزواج و المشايخ بقرية سوجي في مشكلة حضور ولي النسب موكلاً في إجراء عقد النكاح.

في سلسلة من الزواج بين الرجل والمرأة يكون الإيجاب والقبول هو الوقت الذي يحدد صحة الزواج. وكثير من الأولياء الذين يرغبون أن يزوج ابنتهم خلال عملية الإيجاب والقبول، يعني لا يوكل ولايته إلى أمير الزواج أو المشايخ. إن عدم القدرة بسبب المعرفة المحدودة أو الظروف

للمشاعر التي تكون أحياناً خاطئاً، تشكل عقبة حتى يكون نطق الإيجاب يُؤكّل إلى أمير الزواج أو الأشخاص الآخرين الذين يُعتبرون قادرين على ذلك. هناك أيضاً سبب آخر، ألا وهو أن الولي يريد الحصول على بركة المشايخ بحيث يجعل الولي يوكل ولايته عليهم.

في ذلك الوقت، الأباء الذين هم يكونون كولي العروس يشعرون بالسعداء جداً على الرغم من أنهم فقط يستطيعون أن يشاهدوا عملية الإيجاب والقبول على زواج أبنيتهم. ولكن السعادة لا تتحقق في بعض الأحيان بسبب رأي بعض الأشخاص الذين يمنعون ولي النسب من أن يحضروا في مجلس عقد النكاح إذا كان ولي النسب قد وكل ولايته إلى شخص آخر. بحسب آراء أمير الزواج والمشايخ/رجال الدين، يختلفون من تنفيذ عقد النكاح في قرية سوجي كما هو مذكور أعلاه، لذلك من الضروري معرفة مدى الحكم الصحيح في كتب فقه الشافعية.

في العديد من كتب فقه الشافعية يتم شرح ذلك، بما في ذلك في كتاب كفاية الأخيار، على النحو التالي:

"(فرع) يشترط في صحة عقد النكاح حضور أربع : ولي وزوج وشاهدي عدل ويجوز أن يوكل الولي والزوج، فلو وكل الولي والزوج، أو أحدهما، أو حضر الولي ووكيله، وعقد الوكيل، لم يصح النكاح لأن الوكيل نائب الولي، والله أعلم".^{٧٠}

مما قاله الإمام الحصني أعلاه، يمكن أن يُفهم، إذا كان الوالي الذي وكل ولايته إلى شخص آخر لعقد النكاح، فإن الولي موجود أيضاً في مجلس العقد مع وكيله، سيعتبر الزواج باطلاً. بناءً على هذا النص، يطلب بعض الأشخاص بمن فيهم بعض المخبرين، ليوأجب من

^{٧٠} Imam Taqiudun Abubakar bin Muhammad Al-Hushaini, *Kitāyatul Akhyâr* ٢, ٥١.

الولي أن يخرجوا من المجلس إذا قاموا بتوكيل الولي إلى أمير الزواج أو الأشخاص الآخرين يعتبرون بأكفائهم.

إذا تمت دراسة النص أعلاه، أما في ذلك الحال فسيكون من الممكن أخذ فهم آخر من الفهم أعلاه. الجملة "يشترط في صحة عقد النكاح حضور أربع : ولي وزوج وشاهدي عدل" في النص أعلاه يمكن أن تكون كلمة رئيسية. بهذه الجملة، يعتزم مؤلف الكتاب أن ينقل أن الزواج غير صحيح إذا كان الحاضرين فقط أربعة أشخاص في مجلس عقد النكاح على النحو المذكور أعلاه. في مثل هذه الحالة، كان هناك في الواقع ثلاثة أشخاص فقط الذين يحضرون العقد، وهم الزوج والولي والشاهد. لم يعد هناك شخص آخر تم تعيينه كوكيل الولي له. بينما الولي الذي كان حاضراً هناك رغم أنه شاهد ولكن لا يمكن اعتباره شاهداً لأنه في جوهره كان ولياً ولكن تنفيذ الإيجاب يوكل إلى الآخر. إذا كان الأمر كذلك، فحينئذٍ في كتاب كفاية الخيار يمكن تبرير ذلك يبطل عقد النكاح. إن النص لا يهدف في الواقع إلى فرض حظر على حضور الأولياء الذين يوكلون ولايتهم كما فهمه بعض الناس.

يرجى الملاحظة أنه في كتاب كفاية الخيار في المطبوعة التي قامت به دار المنهاج تحتوي على شرح الذي لا يشمل جميع المطبوعات الأخرى ولكن هذا كتفسير/تحقيق في شكل حواشي أدناه، أما بيانه كما يلي:

"لعله أن يكون الولي شاهداً في العقد، فإنه لا يصح النكاح، أما إذا كان هناك شهود غيره،

فإنه يصح، والله أعلم".^{٧١}

^{٧١} تقي الدين الشافعي، كفاية الخيار، (دار المنهاج)، ٢٤٩.

إن بطلان عقد النكاح هو أن الولي يكون شاهداً في عقد النكاح حتى يمكن أن يجعل الزواج غير صالح، ولكن إذا كان في مجلس عقد النكاح هناك الشهود الآخرون (هم الذين يكفي لحد أقل عدد الشهود) فيكون الزواج صحيحاً.

ومن المحتمل أيضاً أن بعض الأشخاص لم يعلموا بهذه البيانات في كتاب كفاية الأخيار الذي طبع في جدة على دار المنهاج.

بينما في تطبيق عقد النكاح الآن، فإن معظم تنفيذه يشهده كثير من الأشخاص الموجودين ويمكن أن يكونوا أكثر من شخصين، لذا فإن استنتاج التفسير من كتاب كفاية الأخيار هو إذا كان الأشخاص الحاضرون في مجلس عقد النكاح أكثر من أربعة أشخاص يجوز للولي الذي وكل ولايته أن يحضر ويرى تنفيذ عقد النكاح.

أما في كتاب حاشية البجيرمي على الخطيب^{٧٢} وفي كتاب نهاية الزين^{٧٣}، كما ذكر مع نفس محرر بالضبط، وهو على النحو التالي:

"قَلَوْ وَكَلَّ الْأَبُ أَوْ الْأَخُ الْمُنفَرِدُ فِي النِّكَاحِ وَحَضَرَ مَعَ الْآخِرِ لَمْ يَصَحِّ لِأَنَّهُ وَلِيٌّ عَاقِدٌ فَلَا يَكُونُ شَاهِدًا".

من هذا المحرر، يمكن فهم أنه إذا كان الأب أو الأخ (الذي أصبح ولياً) يوكل ولايته للآخرين في عقد النكاح وكان الأب أو الأخ موجوداً مع شخص آخر، أي شاهد آخر، يكون النكاح غير صالح، لأن الأب أو الأخ في جوهره هو الولي الذي يختتم النكاح فلا يمكن أن يكون شاهداً.

^{٧٢} سليمان البجيرمي، البجيرمي على الخطيب، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥)، الجزء الثالث، ٣٩٦.

^{٧٣} محمد بن عمر نووي، نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، ٣٠٦.

بالإضافة إلى الكتاب المذكور، يذكر أيضًا في كتاب إعانة الطالبين الذي يوجد

تفسيرات إضافية فيما بعد، فيما يتعلق بالمحتويات على النحو التالي:

"فلو وكل الأب أو الأخ المنفرد في النكاح وحضر مع الآخر لم يصح لانه ولي عاقد فلا يكون شاهداً، ومن ثم لو شهد أخوان من ثلاثة وعقد الثالث بغير وكالة من أحدهما صح، وإلا فلا".^{٧٤}

نفس الشيء مع التفسير الوارد في كتاب نهاية الزين و حاشية البجيرمي على الخطيب أعلاه ولكن هناك الزيادة يعني "وكذلك إذا كان هناك أخان من ثلاثة أخوان، والأخ الثالث يرم العقد كولي للعروس دون أن يوكل من أحد الأخوين الآخرين فيكون النكاح صحيحاً، وإذا لم يكن (يوكل الولاية لأحد الأخوين الآخرين) فإن الزواج غير صحيح".

أما بالنسبة لكتاب حاشية الباجوري فقد أوضح الحكم عن حضور الولي في مجلس عقد النكاح بعد أن يوكل ولايته، على النحو التالي:

"فَلَوْ وَكَّلَ الْأَبُ أَوْ الْأَخُ الْمُنْفَرِدُ فِي الْعَقْدِ وَحَضَرَ مَعَ آخَرَ لَيَكُونَا شَاهِدَيْنِ لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّهُ مُتَعَيِّنٌ لِلْعَقْدِ فَلَا يَكُونُ شَاهِدًا كَمَا لَوْ وَكَّلَ الزَّوْجُ فِي الْعَقْدِ وَحَضَرَ مَعَ آخَرَ لَيَكُونَا شَاهِدَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ لِأَن وَكِيلَهُ نَائِبٌ عَنْهُ فَكَأَنَّهُ هُوَ الْعَاقِدُ فَكَيْفَ يَكُونُ شَاهِدًا".^{٧٥}

يوضح هذا الكتاب إذا كان الأب أو الأخ (كولي) قد وكل ولايته في العقد وكان الأب أو الأخ موجوداً مع شخص آخر أي شاهد آخ، لكي يكون (الأب / الأخ وشخص آخر) شهوداً هذا غير صالح لأن الأب / الأخ قد تم تسميته كالولي في عقد النكاح، لذلك قد لا

^{٧٤} أبو بكر عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي، إعانة الطالبين ٣، ٣٤٤.

^{٧٥} إبراهيم الباجوري، حاشية الباجري، (سراي: مكتبة إمارة الله)، الجزء الثاني، ١٠٢.

يكون شاهداً. وبالمثل، وكذلك الزوج إذا كان قد وكل نفسه إلى شخص آخر في العقد وكان الزوج حاضراً مع شخص آخر أي شاهد آخر ليكونا كلاهما (الزوج وشخص آخر) شاهداً، فهذا غير صحيح لأن وكيله بديل له، وموقفه لا يزال كزوج هو الشخص الذي أبرم العقد، وكان الزوج هو أحد أركان النكاح التي يجب الوفاء بها، فكيف يمكن أن يكون شاهداً بالطبع أنه محذور لأنه يمكن أن يقوم بزواج غير مشروع.

يذكر أيضاً في كتاب فتح الوهاب^{٧٦} وحاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب^{٧٧} والياقوت النفيس^{٧٨} مع نفس المحرر تقريباً، وهو كما يلي:

"فَلَوْ وَكَلَ الْأَبُ أَوْ الْأَخُ الْمُنْفَرِدَ فِي النِّكَاحِ وَحْضَرَ مَعَ آخَرَ لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ اجْتَمَعَ فِيهِ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ لِأَنَّهُ وَلِيُّ عَاقِدٍ فَلَا يَكُونُ شَاهِدًا كَالزَّوْجِ وَوَكِيلُهُ نَائِبُهُ وَلَا يُعْتَبَرُ إِحْضَارُ الشَّاهِدَيْنِ بَلْ يَكْفِي حُضُورُهُمَا".

كما هو الحال مع البيانات في الكتب الأخرى المذكورة أعلاه، ولكن هناك المزيد من البيان، لو كان أن الأب/الأخ الذي وكل ولايته قد استوفى الشروط كشاهد، لكن هذا لا يزال غير مسموح به لأنه ولي عاقد فلا يصبح شهيدا. وبالمثل الزوج ووكيله الذي أصبح نائبه لم يتم النظر في هذه المسألة (الشاهدان من الموكل وشاهد آخر) بحضور شاهدين، بل شاهد واحد فقط حتى يجعل النكاح غير صالح. كما أنه ليس شروطاً لإحضار الشاهدين، لكن يكفي بحضور الشاهدين في عقد النكاح.

^{٧٦} زكريا بن محمد، فتح الوهاب، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤)، الجزء الثاني، ٤٢.

^{٧٧} سليمان البجيرمي، حاشية البجيرمي على شرح المنهج، (مطبعة الحلبي، ١٩٥٠)، الجزء الثالث، ٣٣٥.

^{٧٨} أحمد، الياقوت النفيس، (دار المنهاج)، ٢١٩.

كما أوضح في كتاب الباجوري، على النحو التالي:

"ولا يصح عقد النكاح أيضا إلا بحضور شاهدي عدل وقوله إلا بحضور شاهدي عدل أى

وإن لم يكن بإحضار فلا يشترط إحضارهما بل حضورهما".^{٧٩}

من الواضح في بيان كتاب الباجوري أن عقد النكاح باطل دون حضور الشاهدين

العادلين. الغرض من حضور الشاهدين العادلين هو أنه ليس وجوب تقديمهما أو إحضارهما،

ولكن يكفي مع حضور الشاهدين في مجلس عقد النكاح. وسيكون من الأفضل أن يكون

الشهود الذين كانوا حاضرين في المجلس أكثر من اثنين لأن اثنين من الشهود هو من حد

أقل عدد الشهود الذان يمكنهما الوفاء بأركان النكاح حتى يكون صحيحا. وهذا شرح أيضا

في كتاب الإقناع كما يلي:

"والمعنى في إحضار الشاهدين الإحتياط للأبضاع وصيانة الأنكحة على الجحود ويسن

إحضار جمع زيادة على الشاهدين من أهل الخير والدين".^{٨٠}

ومع ذلك، إذا كان الشاهدان الحاضرين بسبب تقديمهما عمداً (أو إحضارهما) أو

بسبب حضورهما (تقديم أنفسهما) فلا يزال كلاهما يجعل الزواج قانونياً/صحيحاً طالما أن

الشاهدين يستمعان إلى الإيجاب والقبول الذي تم الاتفاق عليه من أجل صحة النكاح.

كما هو شرح في كتاب تحفة المحتاج على النحو التالي:

^{٧٩}ابراهيم الباجورى، حاشية الباجرى، الجزء الثاني، ١٠٢.

^{٨٠}شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥ هـ)،

الجزء الثاني، ٤٠٨.

"ولا يصح النكاح إلا بحضور الشاهدين قصداً أو اتفاقاً بأن يسمع الإيجاب والقبول أى

الواجب منهما المتفق عليه صحة العقد لا نحو ذكر المهر كما هو ظاهر".^{٨١}

من هذا النص يشرح، يمكن تقديم الإجابة في تنفيذ عقد النكاح أي قبل أن يتم إبرام

الإيجاب والقبول لا يوجب تحديد هوية الشهود لجعل الزواج صحيحاً، ولكن المطلوب هو

حضور الشاهدين استوفيا الشروط وبين الشاهدين ليس من ولي النسب للعروس الذي قد

وكل ولايته على شخص آخر.



^{٨١}الإسلام شهاب الدين، تحفة المحتاج بشرح المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية)، الجزء السابع، ٢٢٧.

الباب الخامس النتائج والتوصيات

أ. النتائج

بناءً على مشكلة حكم حضور ولي النسب في إجراء عقد النكاح بعد أن يوكل ولايته بقرية سوجي التي تمت مناقشته في الفصل السابق، ثم كإجابة على المشكلة كما يلي:

١. تطبيق عقد النكاح في قرية سوجي في حكم حضور ولي النسب من العروس بعد توكيل الولاية وفقاً للأمرير الزواج أو المشايخ كأشخاص الذين يحصلون غالباً على توكيل الولي في قرية سوجي، وأكثرهم يحظرون/يمنعون عن حضور الولي لأن إذا شارك/شاهد الولي في عقد النكاح، فإن الولي شاهداً. في حين أنه في بعض كتب فقه الشافعية، تمت مناقشة أن الأولياء لا يمكن أن يكونوا شهوداً، لذا على هذا الأساس يحظر بعض المخبرين حضور ولي النسب في إجراء عقد النكاح. ولكن بعض الآخر أنهم يسمحون بحضور الولي طالما كان هناك أكثر من أربعة أشخاص الحاضرين في إجراء عقد النكاح بحيث لا يجعل الولي (الموكل) شاهداً،

وفي تطبيق العملية الآن يحضر كثير من الأشخاص حتى لا يجعل الولي أن يصبح شاهداً لو كان الولي يرى/يشاهد عملية عقد النكاح لأن منصب أو موضع الولي هو ثابت كالعائد (الشخص الذي يبرم العقد).

٢. من بعض كتب فقه الشافعية، مثل: كفاية الخيار، إعانة الطالبين، نهاية الزين، الباجوري، حاشية البجيرمي، فتح الوهاب، إلخ. الذي قد ذكر أعلاه، يشرح أن الولي من الأب أو الأخ الذي وكل الولاية ثم حضر مع شخص آخر ليكون شاهداً سيجعل الزواج باطلاً، لأن موضع الأب/الأخ هو أن يكون الشخص الذي يبرم العقد حتى لا يتمكن أن يكون شاهداً. وفي الوقت نفسه إذا كان الأشخاص الحاضرين مجلس عقد النكاح أكثر من أربعة أشخاص فإن الولي (الموكل) يجوز أن يحضر ذلك المجلس مطلقاً لو بعد وكل ولايته للآخرين. ولا يتعين تحديد الشهود/إحضار الشاهدين بالحضور في عقد الزواج ولكنه يكفي بحضور الشاهدين فقط، حتى إذا كان ولي النسب يحضر فإنه لا يزال مسموحاً به دون الحاجة إلى تحديد من الذي سيكون الشاهدين. يمكن الاستنتاج من آراء المخبرين الذين يمنعون بحضور ولي النسب في مجلس عقد النكاح بعد توكيل الولي هناك التعارض بحكم الذي قد شرح في العديد من كتب فقه الشافعية. أما تنفيذ عقد النكاح في قرية سوجي أكثره يُحضر من الأشخاص (أكثر من أربعة)، لذلك كان من الواضح أنه تم السماح لحكم حضور ولي النسب (الموكل) في إجراء عقد النكاح لو بعد وكل ولايته.

ب. التوصيات

بناءً على نتائج البحث الذي تم القيام به، تقترح الباحثة:

١. بالنسبة لمجتمع قرية سوجي، حيث ينبغي على الأولياء على بناتهم أن يتصرفوا بالإيجاب والقبول أو يتزوجوا من زواج بناتهم بنفسهم يعني دون توكيل الولي للآخرين حتى لو قالوا العقد باللغة الإندونيسية، لأن أهم الشيء يقوم به من العروس هو وليها، حتى لا يتسبب في حظر حضور ولي النسب في مجلس عقد النكاح بعد وُكِّل ولايته لأن هو ما يحدث في تنفيذ عقد النكاح أحياناً.
٢. للأمراء الزواج والمشايخ/رجال الدين في قرية سوجي لكي يسمحون بحضور الأولياء (الموكِّل) في مجلس عقد النكاح بعد أن يوكل ولايتهم إذا حضر مجلس الزواج أكثر من أربعة أشخاص، لأنه لن يجعل الزواج باطلاً. من ناحية أخرى يقوم أمراء الزواج والمشايخ/رجال الدين في قرية سوجي بتفسير أو تصويب فهم المجتمع الذي ما زال يعتبر أن غير مسموح بحضور ولي النسب في مجلس عقد النكاح بعد وُكِّل ولايته.
٣. لمزيد من البحث الأتي، من المأمول أن يكون هذا البحث قادراً على توسيع المعرفة عن حكم حضور ولي النسب في مجلس عقد النكاح بعد وُكِّل ولايته بالنظر فقه الشافعية.

المراجع

الكتب العربية

القران الكريم

أحمد. أياقوت النفيس. دار المنهاج.

الباجوري، ابراهيم. حاشية الباجري. سرباي: مكتبة إمارة الله.

البجيرمي، سليمان. البجيرمي على الخطيب. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥.

البجيرمي، سليمان. حاشية البجيرمي على شرح المنهج. مطبعة الحلبي، ١٩٥٠.

الخن، مصطفى. الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

الشافعي، أبو عبد الله محمد. الرسالة. مصر: مكتبة الحلبي، ١٩٤٠.

الشافعي، أبو عبد الله محمد. المسند. لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ.

الشافعي، تقي الدين. كفاية الأخيار. دار المنهاج.

الشافعي، شمس الدين. الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع. بيروت: دار الفكر، ١٤١٥ هـ.

رشدي، ابن. بداية المجتهد والمفتصد. بيروت: دار الفكر.

زكريا. فتح الوهاب. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤.

شهاب الدين، الإسلام. تحفة المحتاج بشرح المنهاج. بيروت: دار الكتب العلمية.

عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي، أبو بكر. إعانة الطالبين. دار الفكر: ١٩٩٧.

محمد. شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية ٣. القاهرة: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦.

محمد. نهاية الزين في إرشاد المبتدئين. بيروت: دار الفكر.

محمود، أبو محمد. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

يوسف و الحجاج أبو. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠.

الكتب الإندونيسية

Abdul Baqi, Muhammad bin. *Syarah Az-Zarqani*. Al-Qahirah: Maktabah Ats-Tsaqafah Ad-Diniyah, ٢٠٠٣.

Abu Syuja, Al-Qadhi. *Fiqh Sunnah Imam Syafi'i*. Sukmajaya: Fathan Media Prima).

Ahmad, Idris. *Fiqh al-Syafi'iyah*. Jakarta: Karya Indah, ١٩٨٦.

Al-Faifi, Sulaiman. *Ringkasan Fiqh Sunnah*. Depok: Senja Media Utama, ٢٠١٧.

Al-Rushd, Ibn. *Terjemahan Al-Bidayah Al-Mujtahid*. Jakarta: Pustaka Amani).

Al-Sya'roni. *Al Mizan Al Kubro*. Surabaya: Al-Hidayah.

Ariifin, Gus. *Menikah Untuk Bahagia: Fiqh Nikah dan kamasufin Islami*. Jakarta: Kompas Gramedia, ٢٠١٣.

Aziz, Abdul. Zainuddin Ahmad bin. *Fathul Mu'in*. Dar bin Hazn.

Az-Zuhaili, Wahbah. *Fiqh Islam Wa Adillatuhu*. Jakarta: Gema Insani & Darul Fikir, ٢٠١١.

Bungin, Burhan. *Metodologi Penelitian Sosial Dan Ekonomi*. Jakarta: Prenada Media, ٢٠١٣.

Karim, Helmi. *Fiqh Muamalah*. Jakarta: RajaGrafindo Persada).

Muchtar, Kamal. *Asas-asas Hukum Islam Tentang Perkawinan*. Jakarta: Bulan Bintang, ١٩٩٣.

- Mughniyah, Muhammad Jawad. *Fiqh Lima Mazhab: Ja'fari, Maliki, Syafi'i, Hambali*. Jakarta : Lentera, ٢٠٠٨.
- Muhammad, Abu Bakar. *Terjemahan Subul As-Salam*. Surabaya: Al-Ikhlâs, ١٩٩١.
- Muhammad Al-Hushaini, Imam Taqiyudin Abubakar bin. *Kifâyatul Akhyâr*. Surabaya: Bina Iman, ٢٠٠٥.
- Munawwir, Ahmad Warson. *Kamus Al-Munawwir Arab-Indonesia Terlengkap*. Surabaya: Pustaka Progresif, ١٩٩٧.
- Pasaribu, Chairuman dan Lubis, Suhrawardi K. *Hukum Perjanjian dalam Islam*. Jakarta: Sinar Grafika, ١٩٩٤.
- Republik Indonesia, Departemen Agama. *Mushaf Al-Qur'an Terjemahan*. Jakarta: Al- Huda, ٢٠٠٥.
- Rofiq, Ahmad. *Hukum Perdata Islam di Indonesia*. Jakarta: Rajawali Pers, ٢٠١٣.
- Sabiq, Sayyid. *Fiqh Sunnah*. Jakarta: Pena Pundi Aksara, ٢٠١٣.
- Soekanto, Soerjono. *Pengantar penelitian hokum*. Jakarta: Penerbit Universitas Indonesia, ١٩٨٦.
- Suhendi, Hendi. *Fiqh Muamalah*. Jakarta: RajaGrafindo Persada, ٢٠٠٢.
- Suma, Muhammad Amin. *Hukum Keluarga Islam di Dunia Islam*. Jakarta: PT.Raja Grafindo Persada, ٢٠٠٤.
- Syafi'i. *Mukhtasar Kitab Al-Umm*. Dar Al-Arqom.
- Syarifudin, Amir. *Hukum Perkawinan Islam di Indonesia Antara Fiqih Munakahat dan Undang-undang Perkawinan*. Jakarta: Kencana Prenada Media Group, ٢٠١٢.
- Syarof An-Nawawi, Syekh Yahya bin. *Minhajul Abidin wa Umdatul Muftin*. Jiddah:Al-Haramain.
- Usman, Muchlis. *Kaidah-Kaidah Istinbath Hukum Islam (kaidah-kaidah ushuliyah dan fiqhiah)*. Jakarta: PT RajaGrafindo Persada, ٢٠٠٢.

البحث العلمي

Hasnaeba. Persepsi Masyarakat Islam Tentang Wakalah Wali Dalam Akad Nikah di Kecamatan Salomekko Kabupaten Bone. Makassar: Universitas Islam Negeri Alauddin, ٢٠١٧.

Iftidah. Tinjauan Hukum Islam dan Hukum Positif Terhadap Pandangan Masyarakat Tentang Taukil Wali Dalam Akad Nikah (Studi di Desa Dempet Kecamatan Dempet Kabupaten Demak Tahun ٢٠١٤. Yogyakarta : Universitas Islam Negeri Sunan Kalijaga, ٢٠١٥.

Wahid H, Achmad Nur. Wakalah Dalam Pernikahan Perspektif Empat Madzhab. Purwokerto: Institut Agama Islam Negeri Purwokerto, ٢٠١٨.

من المقابلة

المقابلة مع الأستاذ فاتح (مكتب الشؤون الدينية مانيار: ٤ فبراير ٢٠٢٠).

المقابلة مع الأستاذ فتح (مكتب الشؤون الدينية مانيار: ٤ فبراير ٢٠٢٠).

المقابلة مع الأستاذ مثبت (قرية سوجي: ٨ فبراير ٢٠٢٠).

المقابلة مع الشيخ الحاج زين العارفين (قرية سوجي: ٦ فبراير ٢٠٢٠).

المقابلة مع الشيخ الحاج حميدي جزري (قرية سوجي: ٦ فبراير ٢٠٢٠).

الشبكة الدولية

http://id.m.wikipedia.org/wiki/Madzhah_Syafi/, diakses pada ١٠ November ٢٠١٩.

<https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=http://sc.syekhnuurjati.ac.id/esscamp/risetmhs/BAB٢١٤١٤٦٤١٠٠١٠.pdf&ved=٢ahUKEwiSg٥٦eroTmAhXDxDgGHYgKDu٨QFjAAegQIAhAB&usg=AOvVaw٢Iuinu.jIoPy٣٨MDarrybY> Skripsi diakses pada ٢٥ November.

الملاحق



الصورة ١: المقابلة مع أمير الزواج من مكتب الشؤون الدينية منطقة منيار



الصورة ٢: المقابلة مع إحدى المشايخ بقرية سوجي

دليل الإستشارة

إسم الكامل : حماية صفوة الرحمة :
 رقم التسجيل/الشعبة : ١٦٢١٠٠٥٩ /الأحوال الشخصية :
 المشرف : أحمد واحدي الماجستير :
 العنوان : مشكلة حضور ولي النسب موكلا في إجراء عقد النكاح بقرية سوجي
 بمدينة كرسيك بالنظر إلى فقه الشافعية.

النمرة	الوقت	مادة الإستشارة	التوقيع
١.	ثلاثاء، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩	مراجعة العنوان	4
٢.	خمس، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩	الإستشارة عن الباب الأول والثاني	4
٣.	ثلاثاء، ٣ ديسمبر ٢٠١٩	الموافقة عن الباب الأول والثاني	4
٤.	أربعاء، ٤ ديسمبر ٢٠١٩	الإستشارة عن الباب الثالث	4
٥.	خمس، ٥ ديسمبر ٢٠٢٠	الموافقة الباب الثالث	4
٦.	ثلاثاء، ١٨ فبراير ٢٠٢٠	الإستشارة عن الباب الرابع	4
٧.	أربعاء، ١٩ فبراير ٢٠٢٠	الموافقة عن الباب الرابع	4
٨.	ثلاثاء، ٣ مارس ٢٠٢٠	الإستشارة عن الباب الخامس	4
٩.	أربعاء، ٤ مارس ٢٠٢٠	الموافقة عن الباب الخامس	4
١٠.	جمعة، ٦ مارس ٢٠٢٠	الموافقة عن البحث الجامعي	4

مالانج، ٠٩ مارس ٢٠٢٠

رئيس شعبة الأحوال الشخصية



المفتون سوبرمان الماجستير

رقم التوظيف: ٨٢٢٢٠٠٥٠١١٠٣

السيرة الذاتية

الإسم : حمادة صفوة الرحمة
 رقم التسجيل : ١٦٢١٠٠٥٩ :
 مكان، وتاريخ الولادة : كرسيك، ٢٠ مايو ١٩٩٨ م
 العنوان : قرية سوجي، منطقة منيار، مدينة كرسيك،
 جاوى الشرقية
 رقم الهاتف : ٠٨٥٧٣٣٤٣٥٠٨٣ :
 Email : himayatus.sr@gmail.com



رواية التعليم الرسمي

النمرة	مكان التعليم	عام التعليم
١.	المدرسة الابتدائية منبع الصالحين	٢٠١٠-٢٠٠٤
٢.	المدرسة الثانوية منبع الصالحين	٢٠١٣-٢٠١٠
٣.	المدرسة العالية منبع الصالحين	٢٠١٦-٢٠١٣
٤.	جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج	٢٠٢٠-٢٠١٦

رواية التعليم غير الرسمي

النمرة	مكان التعليم	عام التعليم
١.	المعهد السلفي منبع الصالحين	٢٠١٦-٢٠١٠
٢.	معهد الجامعة سونان أمبيل العالي	٢٠٢٠-٢٠١٦